عِلَلُ التّعبِيرِ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ عِندَ ابنِ حَجَر
دِرَاسَةٌ فِي فَتْحِ البَارِي

د. سَامِي إِبرَاهِيم كنُّوش
جَامِعَةُ الأَنبَار كُلِّيَّةُ الهَندَسَةِ

ملخص البحث

هناك حقيقة لا تقبل الجدل أن الحديث النبوي الشريف يمثل مستوى عال في البلاغة والفصاحة العربية، فلا يختلف اثنان في أنَّ الحديث النبويَّ يمثل الصورة المثلى للفصاحة العربية، بعد كتاب الله عزَّوجلَّ، وأنَّه يبلغ من اللُّغة ناصيتها، وذروة سنامها ؛ بما خُصَّ به ﷺ من مزايا، وما اصطُفِيَ به من الشمائل، وما تفرَّد به من علوِّ المنزلة في فصاحة اللسان، وقوَّة البيان، ودقَّة التعبير، فضلاً عمَّا أُوتِيَ من سلطان على القلوب ؛ في بلاغته، ومظاهر إعجازه، وبَسْطِ نفوذه على مملكة اللُّغة بأسرها؛ فلا يعزُب عنه شيء من شواردها، ولا يتفلَّت منه ما دقَّ من لطائف معانيها .. وقد وصف ذلك بقوله ﷺ ((أُوتِيْتُ جَوَامِعَ الكَلِم))[1]، وقوله ﷺ: ((واختُصِرَ لِيَ الحَدِيثُ اختِصَاراً))

فكان من ثمار تلك الفضائل والمَيِّزات، ومن مظاهر ذلك الإعجاز أَنْ جاءت ألفاظه ﷺ حاملة أدقَّ المعاني، وألطفها، بعبارات هي الأجملُ صياغةً، وتراكيبَ هي الأقوى سَبْكاً، جعلت كُلَّ مفردة في المكان الذي ليس لها أن تُجَاوزَه، ولا يصلح غيرها فيه ؛ فكُلُّ مفردة وُضِعَتْ لغاية مطلوبة، ومعنىً مقصودٍ، ما كان غيرُها ليُؤدِّيَ مؤدَّاها.

وهذا البحث محاولة للوقوف عند بعض المواضع التي رصدها الإمام ابن حجر- رحمه الله- في كتابه ((فتح الباري شرح صحيح البخاري))، ووقف عندها ؛ معلِّقاً، ومبيِّناً العلَّة من ورود العبارات النَّبويَّةِ بالصِّيغ، والألفاظ التي جاءت بها دون غيرها، مع بيان آراء العلماء، من المتقدِّمين على ابن حجر، ومن المتأخرين عنه، وتعليقاتهم، وسمَّيتهُ: (عِلَلُ التَّعبير في الحديثِ النَّبويِّ عندَ ابنِ حَجَرٍ- دراسةٌ في فتح الباري).

(١) كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال١/ ٣٧١ (ح١٦٢٥)، للعلَّامة البرهان فوري (ت٩٧٥ هـ).

Abstract

All praisr to Almighty Allah and his blrssings and pracr br upon thr prophrt Muhammrd (Pracr br upon him

It is undisputablr fact that thr Prophrtic Hadith rrprrsrnts thr standard for thr Arabic languagr as it is thr Glorious Quraan. It involvrs thr rxact pragmatic mraning، accuratr rxprrssions، rhrtorical positions which arr not found in othrr languagrs. Thr languagr of thr prophrt Muhammad has implird thr purrst mraning، with thr morr politr rxprrssions and thr brst-forms of structurr

Howrvrr، this rrsrarch is an attrmpt for rxamining somr situations notrd by Imam Ibn Hajr (Allah's mrrcy br upon him) in his book (fath AlBari-sahih Albukhari). Hr has commrntrd on thosr linguistic situations showing thr rrasons brhind thr usr of thosr linguistics forms with showing thr scholars' virws about that brforr and aftrr his rra. Thrsr issurs havr brrn tacklrd as thry wrrr listrd in his book. All thosr linguistic issurs havr madr Ibn Hajr's book (fath Albari) as thr main arra of rrsrarch sincr it is considrrrd as thr most book which capturrd for thosr linguistic issurs and thr most accuratr onr for thr usr of linguistic forms

Finally، I am asking Almighy Allah to guidr mr for thr brst and most pracr and blrssing br upon thr prophrt Muhammrd pracr br upon him.

مقدمة

الحَمدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وأَفضَلُ الصَّلَاةِ، وأَتَمُّ التَّسلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ وعَلَى آلِهِ وأصحابه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فلا يختلف اثنان في أنَّ الحديث النبويَّ يمثل الصورة المثلى للفصاحة العربية، بعد كتاب الله عزَّوجلَّ، وأنَّه يبلغ من اللُّغة ناصيتها، وذروة سنامها؛ بما خُصَّ به ﷺ من مزايا، وما اصطُفِيَ به من الشمائل، وما تفرَّد به من علوِّ المنزلة في فصاحة اللسان، وقوَّة البيان، ودقَّة التعبير، فضلاً عمَّا أُوتِيَ من سلطان على القلوب؛ في بلاغته، ومظاهر إعجازه، وبَسْطِ نفوذه على مملكة اللُّغة بأسرها؛ فلا يعزُب عنه شيء من شواردها، ولا يتفلَّت منه ما دقَّ من لطائف معانيها..

يقول الجاحظ في وصْفِ كلامه ﷺ: ((ولم يسمع النَّاسُ بكلام قَطُّ أَعَمَّ نَفْعَاً، ولا أَقْصَدَ لَفْظَاً، ولا أَعْدَلَ وزْنَاً، ولا أَجْمَلَ مَذْهَبَاً، ولا أَكْرَمَ مَطْلَبَاً، ولا أَحْسَنَ مَوْقِعَاً، ولا أَسْهَلَ مَخْرَجَاً، ولا أَفْصَحَ مَعْنَىً، ولا أَبْيَنَ في فَحْوَى من كلامه ﷺ))[1].

كيف لا؟ وهو القائل: ((أُوتِيْتُ جَوَامِعَ الكَلِم))[2]، والقائل: ((أَنَا أَعْرَبُ العَرَبِ؛ لَدَتْنِي قُرَيشٌ، ونَشَأْتُ في بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ، فَأَنَّى يَأْتِينِي اللَّحْنُ))[3]، ويقول ﷺ: ((...أُوتِيتُ فَوَاتِحَ الكَلِم، وخَوَاتِمَهُ، وجَوَامِعَهُ...))[4].

ويقول: ((... أُعطِيتُ جَوَامِعَ الكَلِم، واختُصِرَ لِيَ الحَدِيثُ اختِصَاراً...))[5]

فكان من ثمار تلك الفضائل والمَيِّزات، ومن مظاهر ذلك الإعجاز أَنْ جاءت ألفاظه ﷺ حاملة أدقَّ المعاني، وألطفها، بعبارات هي الأجملُ صياغةً، وتراكيبَ هي الأقوى سَبْكاً، جعلت كُلَّ مفردة

(١) البيان والتَّبيين١/ ٢٢١.

(٢) كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال١/ ٣٧١ (ح١٦٢٥)، للعلَّامة البرهان فوري (ت٩٧٥ هـ).

(٣) المعجم الكبير٦/ ٣٥ (ح٥٤٣٧)، للطَّبراني (ت٣٦٠هـ)، وينظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار١/ ٣٦٥، إبراهيم ابن قرقول (ت٥٦٩هـ).

(٤) مسند الإمام أحمد٢/ ٢٧٢ (ح٦٦٠٦).

(٥) سنن الدَّارقطني٤/ ١٤٤ (ح٨).

في المكان الذي ليس لها أن تُجَاوزَه، ولا يصلح غيرها فيه؛ فكُلُّ مفردة وُضِعَتْ لغاية مطلوبة، ومعنىً مقصودٍ، ما كان غيرُها ليُؤدِّيَ مؤدَّاها.

وهذا البحث محاولة للوقوف عند بعض المواضع التي رصدها الإمام ابن حجر- رحمه الله- في كتابه ((فتح الباري شرح صحيح البخاري))، ووقف عندها؛ معلِّقاً، ومبيِّناً العلَّة من ورود العبارات النَّبويَّةِ بالصِّيغ، والألفاظ التي جاءت بها دون غيرها، مع بيان آراء العلماء، من المتقدِّمين على ابن حجر، ومن المتأخرين عنه، وتعليقاتهم، وسمَّيتهُ: (عِلَلُ التَّعبير في الحديثِ النَّبويِّ عندَ ابنِ حَجَرٍ- دراسةٌ في فتح الباري).

وقد تناولتُ تلك المواضع في أربعةِ مباحثَ:

المبحث الأول: في الأسماء

المبحث الثاني: في الأفعال، أو الجمل الفعليَّة

المبحث الثالث: في المواضع التي اشتملت على عللٍ اسميَّةٍ وفعليَّةٍ

المبحث الرابع، فكان في أشباه الجمل..

وجاءت هذه المباحث مسبوقةً بمقدمة، وتعقبُها خاتمةٌ، وملخَّصٌ للبحث باللُّغة الإنكليزيَّة.

وقد جعلتُ من آراء ابن حجر، ومن كتابه (فتح الباري) محور البحث؛ وذلك لكونه الأكثر -من بين العلماء- رَصْدَاً لتلك المواضع، والأَدقَّ إشارةً إلى تلك اللطائف التَّعبيريَّة، واللهَ أسأل التوفيق والسَّداد؛ فهو الهادي إلى سواء السبيل، وأُصلِّي وأُسلِّمُ على خير خلقه، وخاتم أنبيائه، وعلى آله وأصحابه.

المبحث الأول: في الأسماء

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في قوله ﷺ وهو يجيب السائل عن كيفيَّة تلقِّيه الوحي: ((أَحيَانَاً يَأْتِينِي مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ، وهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ، فَيُفْصَمُ عَنِّي...))[1]

العلَّة في قوله: ((مِثْلَ صَلْصَلَةِ الجَرَسِ)) وقوله: ((فَيُفْصَمُ عَنِّي)).

وقف ابن حجر، وقسمٌ من العلماء عند هذين الموضعين من الحديث، لبيان علّةِ وقوع التَّشبيهُ بين الصوت المصاحب للوحي، وهو يُلقى في روعه ﷺ وهو شيء غير ملموس، وبين شيء مادِّيٍّ ملموس، وهو الجَرَسُ؟، وكيف خُصَّت كلمة مِثْل بالاستعمالِ دون غيرها من أدوات التشبيه؟.

بدءاً أقول: إنَّ ورود الجواب بهذه العبارة يدلُّ على أنَّه ﷺ عمد إلى استعمال أكثر العبارات دقَّةً، وأوضحها دلالةً على المعنى المقصود، بما يُلَبِّي مراد السائل، ويُغني فهمه؛ فجاء بأداة التَّشبيه مِثْل دون غيرها، وجعل المشبَّهَ به ممَّا هو مألوف عند السائل؛ ليقع الفَهْمُ، ويتحصَّل المقصود؛ لأنّ كلمة مِثْل يُتَوسَّعُ بها في التَّشبيه؛ لِتَعُمَّ وجوه المشبَّهِ به كُلَّها؛ يقول أبو هلال العسكري: ((الفرق بين كاف التشبيه، وبين المِثْلِ: أنَّ الشيء يُشبَّهُ بالشيء من وجهٍ واحدٍ لا يكون مثلَه في الحقيقة، إلَّا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته...))[2]

وإلى هذا المعنى يشير الفيروزابادي فيقول: ((قد يُستَعمَلُ المِثْلُ عبارةً عن المُشَابِهِ لغيره في معنىً من المعاني، أَيِّ معنىً كان، وهو أَعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ للمُشَابَهَةِ؛ وذلك أَنَّ النِّدَّ يقال فيما يشاركه في الجوهريَّةِ فقط، والشَّكْلُ يقال فيما يشاركه في القَدْرِ والمَساحةِ، والشِّبْهُ يقال فيما يشاركه في الكَيفيَّةِ

---

(١) صحيح البخاري (ح ٢)، للإمام البخاريِّ (ت٢٥٦ هـ)، وفتح الباري شرح صحيح البخاريِّ١/ ٢٤، للإمام ابن حجرٍ العسقلانيِّ (ت٨٥٢ هـ).

(٢) الفروق اللُّغويَّة:٤٤٤ ،أبو هلال العسكري (ت نحو٣٩٥هـ)، وينظر: المفردات في غريب القرآن:٤٤٣، للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، وعُمْدةُ الحفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ٤/ ٧٧- ٧٨، للسَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ).

فقط، والمُسَاوي يقال فيما يشاركه في الكمِّيَّةِ فقط، والمِثْلُ عامٌّ في جميع ذلك؛ ولهذا لَمَّا أراد اللهُ نَفْيَ التَّشبيهِ من كُلِّ وَجْهٍ خَصَّهُ بالذِّكر فقال: ﴿لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾[1]))[2].

والمُمَاثَلَةُ بين الشَّيئَينِ نوعان: مُمَاثَلَةٌ في الحَقيقةِ والمَاهيَّة؛ وهي المُعَبَّرُ عنها بلفظِ المِثْلِ، ومُمَاثَلَةٌ في الأحوال والصِّفات الخارجةِ عن الحقيقةِ والمَاهيَّة؛ وهي المُعَبَّرُ عنها بلَفْظِ المَثَلِ. وهما يتَّفِقَانِ في دلالة كُلٍّ منهما على المُسَاوَاةِ، ويفترقانِ في دلالةِ المِثْلِ على المساواةِ في الحقيقة والماهيَّةِ، ودلالةِ المَثَلِ على المُسَاواةِ في الأحوال، والصِّفاتِ الخارجةِ عن الحقيقةِ والماهيَّة[3].

ومن هنا يتَّضِحُ سرُّ استعمالِهِ ﷺ لِلَفْظِ المِثْلِ دون غيره من أدواتِ التَّشبيهِ، كالكاف، الذي يُعَدُّ مع المِثْلِ أكثر الحروف صلاحاً في المماثلة[4]، أَمَّا اختياره للفظة (الصَّلصلة) من بين سائر المفردات التي يُعبَّرُ بها عن الصوت الحادث، فهو الآخر لم يكن إلَّا عن قصدٍ، وعِلَّةٍ قد تخفى على كثير من النَّاس، ويبدو سبب الاختيار أكثر وضوحاً إذا تتبَّعنا الدلالة اللُّغويَّةَ لأصل تلك المفردة، وهو (صَلَّ)، (صَلَلَ)، إذ يَتَبَيَّنُ أَنَّ من دلالاتها: الصَّوتُ الحَادُّ المتقطِّع، ذو الارتدادات المتتابعة، المُتَّسِمُ بالصفاء والحِدَّةِ؛ كصوت صهيل الفرس، وكل صوت فيه ارتدادات سريعة، وخفيفة؛ كصوت سلسلة الحديد عند إمرارها، أو سحبها على صخرة، أو شَيءٍ صَلْدٍ.. وأَوَّلُ تلك الإشارات في المعاجم تطالعنا عند الجوهري، إذ يقول: ((الصَّلَّةُ أَيضاً واحدة الصِّلال، وهي القطع من الأمطار المتفرِّقة، يقع منها الشَّيءُ بعد الشَّيءِ))[5].

وجعل أبو هلال العسكري الصَّلصلةَ أحد وجوه الصَّهيل، وهو الوجه المتَّسمُ بالحِدَّةِ، وخفَّةِ الصَّوت، فيقول: ((... والصَّهيلُ على وُجُوهٍ؛ فمنها الصَّلصَلَةُ، وهو أَنْ يحِدَّ صهيله ،ويَدِقَّ صوتُهُ...))[6].

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز٤/ ٤٨١، للفيروزابادي (ت٨١٧ هـ).

(٣) ينظر: الإعجاز اللُّغويُّ والبيانيّ في القرآن الكريم: ٣١، جمع وإعداد: علي بن نايف الشَّحود.

(٤) ينظر: الفروق اللُّغويَّة:٢٠١.

(٥) الصِّحاح ٥/ ١٧٤٤، للجوهري (ت٣٩٣هـ).

(٦) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء:٣٤١، أبو هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ).

وزاد ابن سِيدة على هذه المعاني معنىً آخرَ، وهو صوت الرعد حالَ صفائِه، فقال: ((فَرَسٌ صلصالٌ حادُّ الصوت، دَقِيقُهُ، والصَّلصلة صفاءُ صوت الرَّعد، وقد صلصل...))[1]. كلُّ هذه المعاني تشبه إلى حَـدٍّ كبير صوت الجَرَسِ؛ في خِفَّته، وتتابع نبراته ورقَّتها، فكان اختيار لفظة الجَرَسِ هو الأَنسبُ، والأدلُّ على المعنى المراد في قوله ﷺ.

أَمَّا علماء الحديث فكانت عنايتهم متوجِّهة إلى تفسير مفردات الحديث، وبيان مفهومها، وكان لقسم منهم إشارات إلى بعض العلل واللَّطائف المستنبطة من مفرداته، وما فيها من دلالات لغويَّة.. وممَّن استوقفهم هذا التعبير ابن عبد البرِّ، الذي فسَّر الصَّلْصَلَةَ بالصَّوت الصَّادر عن الجرس، أو الطَّست، أو الفخَّار، أَي الأواني المصنوعة من الفخَّار، فيقول: ((أَمَّا قوله في هذا الحديث: صَلْصَلَةُ الجَرَسِ، فإنَّه أراد: في مثل صوت الجرس، والصَّلصلة: الصَّوت، يقال: صلصلة الطَّسْتِ، وصلصلة الجرس، وصلصلة الفخَّار))[2]. وهذه الأَواني لا تَصْدرُ عنها الصَّلصلة، أو الصَّوت الذي يشبه صوت الجرس، إلا إذا أَمررتَ عليه سلسلةً من حديدٍ، أو شيئاً آخر.. وعلَّل القاضي عياض نزولَ الوحي على هذه الهيأة بالقول: ((وذلك لِيستغرِقَهُ عن أمور الدُّنيا، ويفرغ حواسَّه الصَّوتُ الشَّديد، حتَّى لا يسمع غيره؛ فيتخلَّص لسماعه، ويفهم ما يلقى إليه))[3].

وذكر ابن الجوزي عِلَّةً أُخرى لتشبيه صوت الوحي بصلصلة الجرس، فقال: ((إنَّما شبَّهه بالجرس؛ لأنه صوت متدارك، لا يفهمه في أول وهلة حتى يتثبَّتَ ،ولذلك قال: ((وهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ))[4]. وقيل: إنَّما كان ذلك؛ ليستجمع قلبه ﷺ عند تلك الصَّلصلة، فيكون أوعى لما يسمع، وألقن لما يُلقى إليه[5]

ويقول النَّوويُّ: ((والحكمة في ذلك أن يتفرَّغ سمعه ﷺ ولا يبقى فيه، ولا في قلبه مكان لغير

(١) المحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٦٧،لابن سِيدة.

(٢) الاستذكار٢/ ٤٩٣،لابن عبد البر، وينظر: التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد٢٢/ ١١٣.

(٣) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم٧/ ١٥٠، للقاضي عياض، وينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار٢/ ٤٤.

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين٤/ ٣١٠، لابن الجوزيُّ.

(٥) ينظر: شرح الحديث المقتفى في مبعث النَّبيِّ المصطفى١/ ٧٢، أبو القاسم، المعروف بأبي شامة.

صوت الملك...))[1]

وذهب الكرماني إلى أنَّ سبب التَّشبيه بصوت الجَرَس، أنَّ النَّبيَّ ﷺ إذا أراد إخبار أصحابه بما لا عَهْدَ لهم به من العلوم الغيبيَّة صاغ لها أمثلةً من عالم الشَّهادة؛ ليعرفوا ممَّا شاهدوا ما لم يشاهدوه))[2].

وذهب العيني إلى سرد أغلب الرِّوايات، والتَّفسيرات المتضمِّنة آراء العلماء من اللُّغويِّين وشرَّاح الحديث، ثمَّ بيَّن أنَّ علَّة تضمين الحديث للفظة ((الصَّلصَلَة)) معناه قوَّةُ صوتِ حفيفِ أجنحة الملائكة؛ لتشغله عن غير ذلك[3].

أَمَّا ابنُ حَجَرٍ، فكان كلامه على هذا الحديث أكثر تفصيلاً، ومتضمِّناً استدراكاً على قسم ممَّن سبقه من العلماء، كالخطابي والكرماني؛ فقال معلِّقاً على تعريف الكرماني للجَرَس: ((هو تطويلٌ للتعريف بما لا طائل تحته... وقوله: قطعة نحاس، معترَضٌ لا يختصُّ به ،... فإن قيل: المحمود لا يُشَبَّهُ بالمذموم، إذ حقيقة التَّشبيه إلحاق ناقصٍ بكاملٍ، والمشبَّه الوحي، وهو محمودٌ، والمشبَّهُ به صوت الجَرَس، وهو مذمومٌ؛ لصحَّة النهي عنه[4]...

والجواب: أنَّه لا يلزم في التَّشبيه تساوي المُشبَّهِ بالمُشبَّهِ به في الصفات كلِّها، بل ولا في أخصِّ وصفٍ له، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما، فالمقصود هنا بيانُ الجِنسِ، فذكر ما أَلِفَ السامعون سماعه؛ تقريباً لأفهامهم))[5]

ثمَّ راح يبيِّنُ العلَّة من ورود التَّشبيهِ بالجَرَسِ دون غيره من الأشياء، مصحوباً بذكر قسم من العِلَلِ التي ذكرها غير واحد من العلماء؛ فقال: ((والحكمة في تقدُّمِه أن يقرع سمعَهُ الوَحْيُ، فلا يبقى فيه مكان لغيره، ولَمَّا كان الجَرَسُ لا تحصل صلصلته إلَّا متداركة، وقع التَّشبيه به دون غيره

(١) شرح النَّوويِّ على مسلم١٥/ ٨٨، للإمام النَّوويُّ.

(٢) الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري١/ ٢٩، للكرمانيُّ، وينظر: التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢/ ٢٢٥، لابن الملقّن.

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري١/ ٤١، بدر الدِّين العينيّ، وينظر: إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري١/ ٥٨، للقسطلاني.

(٤) قوله ﷺ: ((لَا تَصْحَبُ المَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ ولَا جَرَسٌ)). صحيح مسلم (ح٢١١٣)، وسنن أبي داود (ح٢٥٥٤).

(٥) فتح الباري١/ ٢٠.

من الآلات))[1]

ومن العلل الأخرى قوله: ((وقال شيخُنا شيخ الإسلام البُلقيني: سبب ذلك أنَّ الكلام العظيم له مقدِّمات تؤذن بتعظيمه؛ للاهتمام به))[2].

وانفرد الكشميري من بين الجميع بالقول نقلاً عن بعضهم: إنَّ تلك الصَّلصَلة هي صوت الباري عَزَّ وجَلَّ، فقال: ((إنَّ صوت الباري جَلَّ ذكره، يُسمَعُ من كلِّ جهة، ولا تتعيَّن له جهةٌ، وصوت الصَّلصلة أيضاً كذلك، فَوَجْهُ الشَّبَهِ حينَئذ مَجيؤُهُ من جميع الجوانب، ومن جميع الجهات. ونُقِلَ أنَّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يسمع كلامه تعالى على الطُّور من كلِّ جهةٍ؛ ولذا أقول: إنَّ الصَّلصَلةَ هي صوت الباري تعالى، على خلاف ما اختاره الشَّارحون. واعلم أنَّ ههنا مطلبين:

الأوَّلُ: ثبوت الصَّوت للباري تعالى، ولا تردُّدَ لي في ثُبُوته، ولكنْ لا كأصوات المخلوقين...

الثَّاني: أنَّ تلك الصَّلصَلة هل هي صوت الباري عَزَّ اسمُهُ أم لا؟ وأَختَارُ فيه من عند نفسي أنَّها صوت الباري تعالى، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال))[3].

أمَّا قوله: (فَيُفْصَمُ)، فنبَّه ابن حجر، وغيره من العلماء، إلى أنَّ التَّعبير بالفَصْم كان لعلَّةٍ مقصودةٍ، وهي أنَّ المَلَكَ فارقه وقتاً، ثمَّ يعود، فيقول: ((وأصلُ الفَصْم القَطْع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾[4]. وقيل الفَصْمُ بالفاء: القطع بلا إبَانَةٍ، وبالقاف: القطع بإبَانَةٍ، فذكر بالفَصْمِ إشَارَةً إلى أنَّ المَلَكَ فارقه؛ ليَعودَ))[5]

وسبقه إلى هذا القول الخطَّابيُّ، والنَّوويُّ، وابن الملقّن[6]، وتبعه الكوراني بقوله: ((فيه إشارة إلى أنَّ انفصاله عنه، ليس انفصالَ وَدَاعٍ))[7]

(١) المصدر نفسه.

(٢) فتح الباري١/ ٢٠.

(٣) فيض الباري شرح البخاري١/ ٢٨.

(٤) البقرة: ٢٥٦.

(٥) فتح الباري١/ ٢٨، وينظر: الكوثر الجاري١/ ٥٤.

(٦) ينظر: أعلام الحديث١/ ١٢٠-١٢١، للخطَّابيّ، والتَّلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري١/ ٣٣٥، للإمام النَّوويِّ، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢/ ٢٢٩، لابن الملقّن.

(٧) الكوثر الجاري١/ ٣٦.

يتبيَّن مِمَّا تقدَّم أنَّ النَّبيَّ ﷺ اختار في جوابه أحسن الألفاظ تعبيراً عن المعنى المراد، وأوفاها بالغرض المطلوب، وأكثرها مناسبة للسِّياق.

المسألة الثانية:

في ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((أَنَّ رسولَ اللهُ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ العَمَلِ أَفضلُ؟ فقال: إِيمَانٌ بِاللهِ ورَسُولِه، قيل: ثُمَّ ماذا؟ قال: الجِهَادُ في سَبيلِ اللهِ، قيل: ثُمَّ ماذا؟ قال: حَجٌّ مَبْرُورٌ))[1].

العِلَّة: تقديم الجهاد وهو ليس برُكْنٍ على الحجِّ وهو رُكْنٌ:

وهنا يقف ابن حجر؛ ليُعلِّلَ سبب قوله ﷺ: (الجِهَادُ في سَبيلِ اللهِ)، قبل قوله: (حَجٌّ مَبْرُورٌ)؛ إذ قدَّم الجِهَادَ، وهو ليس برُكنٍ، على الحَجِّ، وهو ركنٌ، فذهب إلى أَنَّ الجِهَادَ إِنَّما قُدِّمَ في هذا الموضع؛ لأَهمِّيَّتِه، وعُمُوم نَفْعِه، إذ يقول: ((فإِنْ قيل: لِمَ قَدَّمَ الجِهَادَ، وليس بركنٍ، على الحَجِّ وهو رُكنٌ؟ فالجواب: إِنَّ نَفْعَ الحَجِّ قاصرٌ غالباً، ونَفْعَ الجهاد مُتَعَدٍّ غالباً، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فَرْضَ عَينٍ ووقُوعُهُ فَرْضَ عَينٍ إذ ذاك مُتَكَرِّرٌ فكان أَهَمَّ منه فَقُدِّمَ، واللهُ أَعلم))[2].

وأُنَوِّهُ -هنا- بأَنَّ هذا الحديث تعدَّدتْ ألفاظُهُ ومواضعُهُ، وكان ترتيب المذكورات فيه من الأعمال الفاضلة متفاوتاً؛ والتَّقديم والتَّأْخير إِنَّما يكون تبعاً لاختلاف الظروف والأحوال؛ فقدَّمَ الجهاد في أَوَّلِ الإسلام؛ لحاجتهم إليه، ثُمَّ قدَّمَ الحَجَّ بعد ذلك؛ لأَنَّهُ فَرْضُ عَينٍ، والجِهَادُ فَرْضُ كِفَايَةٍ، وفي هذا المَوضِع قَدَّمَ الجِهَادَ على الحَجِّ؛ للعِلَّةِ الَّتي ذكرها ابن حجر، وغيره من العلماء[3]؛ قال ابن حجر: ((قال العلماءُ: اختلافُ الأجوبةِ في ذلك باختلافِ الأَحوالِ، واحتياجِ المُخَاطَبِينَ))[4].

وسبق إلى بيان ذلك ابنُ بطَّال بقوله: ((إِنَّما اختلفت هذه الأحاديث في ذكر الفرائض؛ لأَنَّهُ ﷺ أَعلَمَ كُلَّ قوم بما لهم الحاجةُ إليه، ألا تراه قد أَسقطَ ذِكْرَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والصِّيام من جوابه للسَّائِلِ: أَيُّ العملِ أَفضَلُ؟، وهي آكَدُ من الجِهَادِ والحَجِّ، وإِنَّما ترك ذلك؛ لِعلمِهِ أَنَّهم كانوا يعرفون ذلك،

(١) صحيح البخاري (ح٢٦)، وفتح الباري١/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) فتح الباري١/ ١٠٦.

(٣) ينظر: منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري١/ ١٠٩، حمزة محمَّد قاسم.

(٤) فتح الباري١/ ١٠٨.

ويعملون به، فأَعلمَهم ما لم يَكُنْ في علمهم، حتَّى تَمَّتْ دعائِمُ الإسلام والحمد للَّه))[1].

ويُعَلِّلُ ابنُ بطَّال تأكيدَهُ ﷺ على ذكر الجهادِ والحَجِّ بعد الإيمانِ، أو مع الإيمانِ، فيقول: ((وإنَّما أَراد الرَّدَّ على المُرجئة؛ لقولهم: إنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ، وتبيينَ غلطِهم، وسُوءَ اعتقادِهم، ومُخالفَتهم للكتابِ والسُّنَّة، ومذهبِ الأئمَّة))[2].

وأَعقبه الطِّيبي في بيان بعض العلل التَّعبيريَّة في أَلفاظِ الحديث، وأَثر التَّعريف، والتَّنكير في تفاوت المعاني، فضلاً عن التَّقديم والتَّأخير فيقول: ((نَكَّرَ الإيمانَ؛ لِيُشعِرَ بالتَّعظيم والتَّفخيم، أي: التَّصديق المُقارَن بالإخلاصِ المُستتبع للأعمال الصَّالحة. وعَرَّفَ الجهادَ؛ لِيَدلَّ على الكمال؛ لأنَّ الخَبَرَ المُعَرَّفَ باللَّام يدلُّ على الاختصاص... ووَصَفَ الحَجَّ بالمَبرُور؛ لِيُدليَ بما يُدلي التَّنكيرُ في الإيمانِ، والتَّعريفُ في الجهادِ))[3].

ووقف الكرماني عند هذا الحديث؛ لِيُبَيِّنَ بعض السِّماتِ التَّعبيريَّة فيه، ويُعَلِّلَ وُرودَها بالصُّور الَّتي جاءت بها، ويخالف الطِّيبي في بعض ما ذهب إليه، مستدِلاً بأقوال النُّحاة؛ فذهب إلى أَنَّ التَّعريفَ إذا كان جنسيًّا، فلا فَرْقَ بين مُؤدَّاهُ ومُؤدَّى النَّكرة، فيقول: ((فإنْ قلت: فَلِمَ عَرَّفَ الجِهَادَ، ونَكَّرَ الإيمانَ والحَجَّ؟ قلتُ: لا فَرْقَ بين مُؤدَّى المعرفةِ بالتَّعريفِ الجنسي، ومُؤدَّى النَّكرة؛ ولِقُربِ المسافة بين أَنْ يُعَرَّفَ الاسمُ بهذا التَّعريف، وبين أَنْ يُترَكَ غيرَ مُعَرَّفٍ به، يُعامَلُ مُعَرَّفُهُ معاملةَ غيرِ المُعَرَّف؛ قال: ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِي[4] ...

والمعنى: ولقد أَمُرُّ على لئِيم يَسُبُّنِي؛ ولذلك يُقَدَّرُ ((يَسُبُّنِي)) وصْفاً لا حالاً))[5]. ثُمَّ بيَّن أَنَّ هذه المخالفة هي من جهة الصِّناعةِ النَّحويَّة؛ أَمَّا من جهة المعنى فإِنَّهُ يُوافقُ الطِّيبي، ومن ذهبَ مذهبَهُ فيما ذُكِرَ آنفاً[6].

---

(١) شرح صحيح البخاري١/ ٧٩-٨٠، لابن بطَّال.

(٢) المصدر نفسه١/ ٧٩، وينظر: فتح الباري١/ ١٢٠، لابن رجب.

(٣) شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السُّنن٦/ ١٩٣٨، للطِّيبي.

(٤) البيت لرجلٍ من بني سلول، وهو في خزانة الأدب برقم:٥٥، وفي كتاب سيبويه١/ ٤١٦.

(٥) الكواكب الدَّراري١/ ١٢٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، والكوثر الجاري١/ ٨٨.

يَتَبَيَّنُ مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ التَّقديمَ والتَّأخيرَ، والتَّعريفَ والتَّنكيرَ في ألفاظِ الحَديثِ الشَّريف، كان مقصُوداً، لأَغراضٍ وعِلَلٍ، ما كانت لتظهر لو لم يكن التَّعبير بهذه الصِّيغة الَّتي وردَ بها.

المسألة الثالثة:

مَا جَاءَ في قولِهِ ﷺ: ((آيَـةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذا حَدَّثَ كَـذَبَ، وإِذا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإِذا اؤْتُمِنَ خَانَ))[1].

العِلَّة: الاقتصار على ذكر ثلاث علاماتٍ للنِّفاق.

ويقف ابن حجر عند هذا الحديث؛ ليُعلِّلَ سبب اقتصاره ﷺ، من بين علامات النِّفاقِ على هذه الثَّلاثةِ، الَّتي جاءت في الحديث، فيخلُص إلى أَنَّ ذِكرَ تلك العلامات الثلاثة كافٍ للتَّنبيهِ على غيرها من العلامات؛ إذ كُلُّ واحدةٍ، منها يندرج تحتها عدد من العلامات الأُخرى، أو أَنَّ كُلَّ واحدةٍ منها تدلُّ على بابٍ من أبواب النِّفاق، وعلامةٍ من علاماته، وعلى نمطٍ من أنماط السُّلوكِ الإنساني المرفوض شَرْعاً وعُرْفاً، كما أَنَّ أصل الدِّيانة مبنيٌّ على أُمورٍ ثلاثة هي: القول والفعل والنِّيَّة، فيقولُ: ((ووجْهُ الاقتصار على هذه العلامات الثلاث، أَنَّها مُنبِّهَةٌ على ما عداها؛ إذ أَصلُ الدِّيانةِ منحصرٌ في ثلاثٍ: القول والفعل والنِّيَّة؛ فنبَّهَ على فساد القول بالكذب، وعلى فساد الفعل بالخيانة، وعلى فساد النِّيَّة بالخُلْفِ؛ لأَنَّ خُلف الوعد لا يقدح إلَّا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد. أَمَّا لو كان عازماً، ثُمَّ عرض له مانعٌ، أو بدا له رأيٌ، فهذا لم توجد منه صورةُ النِّفاقِ))[2].

ولم تقتصر مناقشة مفردات هذا الحديث على ابن حجر، بل نوقشت من قبل قسم من العلماء، وتعدَّدت آراؤهم فيها، واستدلالاتهم؛ إذ ذهب قسم منهم إلى أَنَّ الحديث ورد في رجلٍ بعينه، كان في زمن النَّبيِّ ﷺ؛ وذلك بناءً على أَنَّ اللَّام للعَهْدِ، وقال بعضهم: هو في جماعة كانوا على عهد النَّبيِّ ﷺ، في حين ذهب آخرون إلى أَنَّ اللَّام للجنس، وأَنَّ الحديثَ يخُصُّ كُلَّ منافقٍ، ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّ النِّفاق المقصود بالحديث، ليس نفاق الكفر، وفي كُلٍّ ذلك تباينت أدلَّتهم، وما استندوا إليه؛ فنقل ابن حجر استدلال الخطَّابي على أَنَّ المقصود في الحديث مَنْ كانت تلك الصِّفات المذمومة عادةً له،

(١) صحيح البخاري (ح٣٣)، وصحيح مسلم (ح١٠٧)، وسنن التِّرمذي (ح٢٦٣١)، وفتح الباري١/ ١٢١.
(٢) فتح الباري١/ ١٢٢، وينظر: كشف المشكل٣/ ٤٠٩.

والدَّليل أَنَّ التَّعبير جاء بـ (إذا) الدَّالة على تَكرُّرِ الفِعْلِ[1].

واستدلَّ الطِّيبي على تمكُّن تلك الصِّفات المذمومة في أصحابها: ((بدليل إتيانِ الجملة الشَّرطيَّة مقارنةً بـ إذا الدَّالَّة على تحقُّقِ الوقوعِ))[2].

في حين استدلَّ الكرماني على ملازمة تلك الصِّفات لأصحابها، بحذف المفعول من الفِعْلِ (حَدَّثَ)، فإنَّه يدلُّ على العُمُوم؛ أي: إذا حَدَّثَ في كُلِّ شيءٍ كذبَ فيه[3].

وزيادة على ما ذُكِرَ، ذهب العيني إلى أَنَّ في الحديث عَطْفَ الخاصِّ على العامِّ، وهي سِمَةٌ في التَّعبير، فيها التَّنبيه على قُبْحِ تلك الصِّفات، فيقول: ((وفيه عَطْفُ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ الوَعْدَ نوعٌ من التَّحديث، وكان داخلاً في قوله: (إذا حَدَّثَ)، ولكنَّهُ أَفْرَدَهُ بالذِّكْرِ معطُوفاً؛ تَنبيهاً على زيادة قُبْحِهِ على سبيلِ الادعاء، كما في عَطْفِ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ على الملائكةِ[4]، مع كونهِ داخلاً فيهم؛ تنبيهاً على زيادةِ شَرَفِهِ))[5].

المسألة الرابعة:

ما جاء في قوله ﷺ جواباً على سؤال جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ما الإيمان؟: ((الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ ومَلَائِكَتِهِ، وبِلِقَائِهِ ورُسُلِهِ، وتُؤْمِنَ بالبَعْثِ))[6].

العِلَّة: ذكر متعلِّقات الإيمانِ دونَ حقيقتهِ، وحصول التِّكرار لِلفْظِ الإيمان، وتقديم الملائكة على الرُّسُل.

وقف ابنُ حجر على مواضعَ من هذا الحديث، مبيِّناً أسباب التَّعبير، وعلَلَه، من تقديم وتأخير، وتنوُّعٍ في الخطاب؛ إذ جاء جوابه ﷺ عن الإيمان بذكر متعلِّقاته، دون حقيقته، وتضمَّن الجواب

---

(١) ينظر: أعلام الحديث١/ ١٦٨، وفتح الباري١/ ١٢٣.

(٢) شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السُّنن١/ ٥٠٨.

(٣) ينظر: الكواكب الدَّراري١/ ١٤٨.

(٤) قوله تعالى: (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلهِ ومَلَائِكَتِهِ ورُسُلِهِ وجِبْرِيلَ...).

(٥) عمدة القاري١/ ٢٢١، وينظر: إرشاد السَّاري١/ ١١٨، والتَّنوير شرح الجامع الصَّغير١/ ٢١٩-٢٢٠، محمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح١/ ١٢٨- ١٢٩، للمباركفوري.

(٦) صحيح البخاري (ح ٥٠)، وصحيح مسلم (ح ٥)، وفتح الباري١/ ١٥٢.

أيضاً تكراراً لِلَفْظِ الإيمانِ، وتقديماً للملائكةِ على الرُّسُلِ، على التَّرتيب الواقع، خلافاً لمن ذهب إلى تفضيل الرُّسُلِ على الملائكةِ.

وتضمَّنت وقفته النَّظرَ في عِلَّةِ تكرار لفظة (تُؤْمِن)، وما في التِّكرار من مَزِيَّةٍ في التَّعبير، وزيادةٍ في المعنى، فيقول: ((دَلَّ الجواب على أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سأَلَهُ عن مُتعلِّقاتِه، لا عن معنى لَفْظِه، وإِلَّا لَكان الجوابُ: الإيمانُ: التَّصْديقُ))[1]. وعن سبب تكرار لَفْظِ الإيمانِ قال ((إِنَّما أَعاد لَفْظَ الإيمانِ؛ للاعتناءِ بشأنه؛ تفخيماً لأَمره، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[2]، في جَوابِ: ﴿مَنْ يُحْيِي العِظَامَ وهِيَ رَمِيمٌ﴾ [3]))[4].

أَمَّا عن تَنَوُّعِ الخِطابِ وعِلَّتِه فقال: ((فإِنْ قيل: السُّؤال عامٌّ؛ لأَنَّه سأَله عن ماهيَّةِ الإسلام، والجواب خاصٌّ؛ لقوله: أَنْ تَعْبُدَ أَو تَشْهَدَ، وكذا قال في الإيمانِ: أَنْ تُؤْمِنَ، وفي الإحسانِ: أَنْ تَعْبُدَ، والجواب: أَنَّ ذلك لِنُكتةِ الفَرْقِ بين المصدر، وبين أَنْ والفِعْلِ؛ لأَنَّ: أَنْ تَفْعَلَ، تَدلُّ على الاستقبال، والمصدرُ لا يَدلُّ على زَمانٍ))[5].

وكذا في قوله ﷺ: (وتُؤْمِنَ بالبَعْثِ)، بَيَّنَ ابنُ حجر عِلَّةَ ذلك فقال: ((وكأَنَّ الحِكْمةَ في إعادةِ لَفْظِ: وتُؤْمِنَ، عند ذِكْرِ البَعْثِ، الإشارةُ إلى أَنَّهُ نوعٌ آخر مِمَّا يُؤْمِنُ به؛ لأَنَّ البَعْثَ سيُوجَدُ بَعْدُ، وما ذُكِرَ قبلَهُ موجودٌ الآنَ؛ وللتَّنْويهِ بِذِكْرِه؛ لِكَثرَةِ مَنْ كان يُنْكِرُهُ من الكُفَّار؛ ولِهذا كَثُرَ تِكرارُهُ في القرآنِ، وهكذا الحِكْمةُ في إعادةِ لَفْظِ "وتُؤْمِنُ"، عند ذِكْرِ القَدَرِ، كأَنَّها إشارةٌ إلى ما يقع فيه من الاختلافِ؛ فحصلَ الاهتمامُ بشَأْنِه بإعادةِ "تُؤْمِن"))[6].

وسبقه النَّوويُّ في الوقوف عند هذا الحديث، وبيان بعض السِّمات التَّعبيريَّة فيه؛ فذهب إلى أَنَّ قوله ﷺ في جوابه على سؤال جبريلَ عليه السلام: ما الإسلامُ؟: (الإسلامُ أَنْ تَعْبُدَ اللهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً،

(١) فتح الباري١/ ١٥٦؛ جاء في الكوثر الجاري١/ ١٣٢: ((فإِنَّ ((ما)) يُسأَلُ به عن حقيقةِ الشَّيءِ)).
(٢) يس: ٧٩.
(٣) يس: ٧٨.
(٤) فتح الباري١/ ١٥٦.
(٥) المصدر نفسه١/ ١٥٨.
(٦) فتح الباري١/ ١٥٧.

وتُقِيمَ الصَّلاةَ... إلى آخره)، فقال: ((أَمَّا العِبادةُ، فهي الطَّاعةُ مع خُضُوعٍ، فَيُحتَمَلُ أَنْ يكون المُرادُ بالعِبَادةِ هنا معرفةُ اللهِ تعالى، والإقرارُ بوحدانِيَّتِه، فعلى هذا يكون عَطْفُ الصَّلاةِ والصَّومِ والزَّكاةِ عليها؛ لإدخالها في الإسلام، فإنَّها لم تكن دخلت في العِبادةِ، وعلى هذا إنَّما اقتصرَ على هذه الثَّلاث؛ لكونها من أَركانِ الإسلامِ، وأَظْهَرِ شعائرِه، والباقي مُلحَقٌ بها. ويُحْتَمَلُ أَنْ يكون المُرادُ بالعِبادةِ الطَّاعة مُطلقاً، فيدخل جميع وظائف الإسلام فيها، فعلى هذا يكون عَطْفُ الصَّلاةِ وغيرها من باب ذِكْرِ الخاصِّ بعد العامِّ؛ تنبيهاً على شَرَفِهِ ومَزِيَّتِه، كقوله تعالى: ﴿وإِذ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ومِنْكَ ومِنْ نُوحٍ﴾[1]، ونظائرِه))[2].

وأَلمَحَ الطِّيبيّ إلى إحدى السِّماتِ التَّعبيريَّةِ في الحديث في قوله ﷺ: "الإيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ"، فقال: ((وإِنْ قِيلَ: قولُهُ: "أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ"، في جواب الإيمانِ يُوهِمُ التِّكرار، فالجوابُ: أَنَّ الإيمانَ الَّذي هو بمعنى التَّصديق تعدَّى بنفسه، كما تقول: آمنته، وأَمِنْتُهُ، والَّذي يُعدَّى بالباء يتَضمَّنُ معنى: اعترفَ به، أَو وثقَ به، كأَنَّه قيل: الإيمانُ: الاعتراف باللهِ، والوُثُوقُ به))[3].

وعلَّق ابن رجب على الحديث، وما فسَّرَ به النَّبيُّ ﷺ الإسلامَ والإيمانَ، فقال: ((فأَمَّا الإسلامُ، فقد فسَّرَهُ النَّبيُّ ﷺ بأَعمالِ الجوارحِ الظَّاهرةِ من القول والعمل، وأَوَّلُ ذلك شهادةُ أَنْ لا إلهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وهو عملُ اللِّسان، ثُمَّ إقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحجُّ البيتِ مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً، وهي مُنقسمةٌ إلى عملٍ بدنيٍّ؛ كالصَّلاةِ والصَّوم، وإلى عملٍ ماليٍّ؛ وهو إيتاءُ الزَّكاةِ، وإلى ما هو مُركَّبٌ منهما؛ كالحجِّ... وأَمَّا الإيمانُ فقد فسَّرَهُ النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديث بالاعتقادات الباطنة فقال: "أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، وملائكتِه وكتبِه ورُسُلِه، والبَعْثِ بَعْدَ المَوتِ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّه"، وقد ذكر اللهُ في كتابه الإيمانَ بهذه الأُصُولِ الخمسةِ في مواضِعَ؛ كقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيهِ مِنْ رَبِّهِ والمُؤْمِنُونَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ولَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ

(١) الأحزاب: ٧.

(٢) شرح النَّوويِّ على مسلم١/ ١٦٢.

(٣) شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السُّنن٢/ ٤٢٤.

(٤) البقرة: ٢٨٥.

واليَوم الآخِرِ والمَلَائِكَةِ والكِتَابِ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيبِ ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[2].

وأَمَّا عن تقديم الملائكةِ على الرُّسُلِ، فقيلَ: إِنَّ تقديمَهُم جاء لَا للتَّفضِيلِ، بل للتَّرتيبِ في الوُجُودِ[3]. وربَّما كان ذلك متابعةً للتَّسلسل الوارد في الآية الكريمة..

المبحث الثاني:
في الأفعال أو الجمل الفعليّة

وفيه خمسُ مسائل:

المسألة الأولى:

مَا جَاءَ فِي قَولِهِ ﷺ: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيْمَانًا واحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))[4].

العِلَّة: وقوعُ فِعلِ الشَّرط مُضارعاً، والجواب ماضياً، وهو الوَجْهُ الأَقلُّ استعمالاً.

وفي هذا الموضع يقف ابن حجر؛ ليُبيِّنَ مزيَّةَ القول، وعِلَّةَ التَّعبير في قوله ﷺ: (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ... غُفِرَ لَهُ...)، إذ جاء بفعل الشَّرط مضارعاً، وبفعل الجواب ماضياً، وهذا - وإنْ كان جائزاً، وموافقاً لقواعد اللُّغة، وأُصول النَّحو- فإنَّ وقوعه في الكلام النَّبوي يستلزم الوقوف عنده، والنَّظر فيه، كما فعل ابن حجر، وغيره من العلماء، وخصوصاً إذا علمنا أنَّ هذا الوجه هو الأقلُّ استعمالاً في الكلام؛ لأنَّ الشَّرط والجزاء إذا كانا جملتين فعليَّتَين، فإنَّهما يكونان على أربعة أَحوالٍ:[5]

الأوَّل: أن يكونا مضارعين، وهو الأحسن؛ لظهور أثر العامل فيهما، كقوله تعالى: ﴿وإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ﴾[6].

---

(١) البقرة: ١٧٧.

(٢) جامع العلوم والحكم١/ ٢٥-٢٦، وينظر: فتح الباري١/ ١٩٠-١٩١، لابن رجب.

(٣) ينظر: التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير١/ ٤٢٧، زين الدِّين المناوي

(٤) صحيح البخاري (ح٣٥)، وصحيح مسلم (ح١٧٦)، وفتح الباري١/ ١٢٤.

(٥) شرح الكافية الشَّافية٢/ ١١٩- ١٢٠، وشرح الرَّضيِّ على الكافية٤/ ١٠٥-١٠٦، وشرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك٤/ ٣٣، وحاشية الخضريِّ على ابن عقيل٣/ ٧٥.

(٦) البقرة: ٢٨٤.

والثَّاني: أن يكونا ماضيين؛ للمُشاكلة في عدم التَّأثير، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾(١).

والثَّالث: أن يكون الشَّرْطُ ماضياً، والجزاءُ مضارعاً؛ لأنَّ فيه خروجاً من الأضعف، وهو عدم التَّأثير، إلى الأقوى وهو التأثير، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيا وزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيهِمْ أَعمَالَهُمْ فِيهَا﴾(٢).

والرَّابع: أَنْ يكون الشَّرْطُ مُضارعاً، والجزاءُ ماضياً، وهو قليلٌ، وخصَّهُ الجُمهُورُ بالضَّرورةِ، وخالفهم ابنُ مالكٍ؛ فلم يقُلْ بالضَّرورة، بل ذهبَ إلى أَنَّه يَقِلُّ في الاختيار، فقال: ((وكَونُ ماضٍ في اختلافٍ سابقا أَولَى مِنَ العَكْسِ، فَكُنْ مُوَافِقَا، ولَا أَخُصُّ العَكْسَ بِاضْطِرَارٍ لكِنَّهُ يَقِلُّ فِي اخْتِيَارٍ))(٣).

وما جاء منه في التَّنزيل من نُصُوصٍ أُوِّلَتْ(٤)، وهو الَّذي جاءت به روايةُ الحديث،

وكقول الشَّاعر:

مَنْ يَكِدْني بِشَيءٍ، كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَينَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ(٥).

وقول الآخر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعدَاءِ إِرْهَابَا(٦).

وغير ذلك من الشَّواهد.

وحاول ابنُ حجر بيانَ العِلَّةِ من التَّعبير بالمضارع في الشَّرطِ، وبالماضي في الجزاءِ فقال: ((..وعبَّر في ليلة القَدْرِ بالمُضارع في الشَّرْطِ، وبالماضي في جوابه، بخلاف الآخَرين فبالماضي فيهما، وأَبدَى

(١) الإسراء: ٧.

(٢) هود: ١٥.

(٣) شرح الكافية الشَّافية٢/ ١١٨.

(٤) ينظر: شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السُّنن٥/ ١٥٧٤.

(٥) البيت لأَبي زبيد الطَّائيِّ، وهو في المقتضب٢/ ٥٨، وشرح الكافية الشَّافية٢/ ١٢٠، وشواهد العيني٤/ ٤٢٧، وخزانة الأدب٣/ ٦٥٤.

(٦) لم ينسب أَحدٌ هذا البيت إلى قائلٍ معيَّنٍ، وهو في شرح الكافية الشَّافية٢/ ١٢١، وشواهد العيني٤/ ٤٢٨.

الكرماني لذلك نُكتة لطيفة، قال[1]: لأَنَّ قيام رمضان مُحَقَّقُ الوُقُوعِ، وكذا صِيَامهُ، بخلافِ قيام ليلةِ القَدْرِ، فإِنَّهُ غيرُ مُتَيَقنٍ؛ فلهذا ذكرَهُ بلفظ المُستقبلِ))[2].

ثُمَّ يُبيِّنُ موقفه من الرِّواية، ويُبدي تحفُّظَهُ على قبول الاستشهاد بهذا الحديث، قائلاً: ((وعندي في الاستدلالِ به نظرٌ؛ لأَنَّني أَظُنُّهُ من تصرُّف الرُّواةِ؛ لأَنَّ الرِّوايات فيه مشهورة عن أَبي هُريرة بلفظ المُضارعِ في الشَّرْطِ والجزاءِ...))[3] .. ثُمَّ يُبيِّنُ موقفه من الرِّواية، ويُبدي تحفُّظَهُ قبول الاستشهاد بهذا الحديث، قائلاً: ((وعندي في الاستدلالِ به نظرٌ؛ لأَنَّني أَظُنُّهُ من تصرُّف الرُّواةِ؛ لأَنَّ الرِّوايات فيه مشهورة عن أَبي هُريرة بلفظ المُضارعِ في الشَّرْطِ والجزاءِ...))[4].

وكان الكرماني قد أشار إلى نُكتةٍ أُخرى في المُخالفة بين فعل الشَّرْطِ وجوابه؛ وهي أَنَّ المَغفِرةَ مُتحقِّقةٌ مع كون التَّركيب بهذه الصُّورةِ، فقال: ((فإِنْ قلتَ: فما بالُ الجزاءِ لم يُطابق الشَّرْطَ في الاستقبال، مع أَنَّ المغفرةَ في زمن الاستقبال؟ قُلتُ: إِشعاراً بأَنَّهُ مُتيقَنُ الوُقُوعِ، مُتحقِّقُ الثُّبُوتِ فَضْلاً من اللهِ تعالى على عباده))[5].

المسألة الثانية:

في قوله ﷺ: ((مَنْ يُرِد اللهُ بِهِ خَيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّين...))[6].

العِلَّة: تنكير كلمة "خَيراً"، وإطلاق النَّكرة: وهنا يقف ابن حجر؛ ليُبيِّنَ العِلَّةَ من تنكير "خَيراً"، والفائدةَ من إطلاق النَّكرة، والمعنى الَّذي تُفيدُهُ، والأَبنيةَ الصَّرفِيَّةَ للفعل "فقه"، والمعاني الَّتي تدلُّ عليها، فيقول: ((قوله: يُفَقِّهْهُ، أَي: يُفَهِّمُهُ... وهي ساكنة الهاء؛ لأَنَّها جوابُ الشَّرْطِ، يُقال: فَقُهَ بالضَّمِّ، إِذا صار الفِقْهُ لهُ سَجِيَّةً، وفَقَهَ بالفتح، إِذا سَبَقَ غيرَهُ إِلى الفَهْمِ، وفَقِهَ بالكَسْرِ، إِذا فَهِمَ؛ ونَكَّرَ

(١) ينظر: الكواكب الدَّراري١/ ١٥٣.

(٢) فتح الباري١/ ١٢٣.

(٣) المصدر نفسه١/ ١٢٤.

(٤) الكواكب الدَّراري١/ ١٥٣، وينظر: عمدة القاري١/ ٢٢٧.

(٥) الكواكب الدَّراري١/ ١٥٣، وينظر: عمدة القاري١/ ٢٢٧.

(٦) صحيح البخاري (ح٧١)، وصحيح مسلم (ح١٠٣٧)، وفتح الباري١/ ٢١٦.

"خَيْرَاً"؛ لِيَشْملَ القليلَ والكثيرَ، والتَّنكيرُ للتَّعظِيم؛ لأَنَّ المقام يقتضيه))[1].

أَمَّا عن المفهوم العامِّ للحديث فيقول: ((ومفهومُ الحديث: أَنَّ مَنْ لم يَتَفَقَّهْ في الدِّين، أَي: يتعلَّمْ قواعدَ الإِسلام، وما يتَّصِل بها من الفُروع، فقد حُرِمَ الخيرَ...))[2].

وسبق هذا بالتَّنبيه إِلى قضيَّةٍ أُخرى تتعلَّقُ بهذا الحديث، وأَحاديثَ أُخرى، وأَنَّها جميعاً تتعلَّقُ بأَبوابِ العِلْم ((من جهةِ إِثباتِ الخَيرِ لِمَنْ تَفَقَّهَ في دين الله، وأَنَّ ذلك لا يكون بالاكتساب فقط، بل لِمَنْ يفتحُ اللهُ عليه به، وأَنَّ مَنْ يَفتحُ اللهُ عليه بذلك لا يزالُ جِنسُهُ موجوداً حتَّى يأتيَ أَمرُ الله))[3].

وعلَّلَ ابنُ بطَّال ثُبُوتَ الفَضْلِ للتَّفقُّهِ في الدِّين على سائر العلوم بقوله: ((وإِنَّما ثَبَتَ فَضْلُهُ؛ لأَنَّه يقُودُ إِلى خشية الله، والتزام طاعته، وتجنُّبِ مَعَاصيه...))[4].

وذهب القاضي عِياض، وتَبِعَهُ الإِمامُ النَّوويُّ إِلى أَنَّ سببهُ أَنَّه قائدٌ إِلى تقوى الله تعالى[5].

وذهب الكرمانيُّ إِلى أَنَّ الأَنسبَ في قولِهِ: "يُفَقِّهْهُ"، الأَخذُ بالدَّلالةِ اللُّغويَّةِ للفِعْلِ «فَقِهَ»؛ ليشملَ الفَهْمَ في كلِّ عِلْم من علوم الدِّين[6].

وقال العينيُّ: ((لا يُناسبُ هنا إِلَّا المعنى اللُّغويُّ؛ لِيَتناولَ فَهْمَ كُلِّ عِلم من علوم الدِّين))[7].

ويمكن القول: إِنَّ دلالة النَّكرة على العُموم، والتَّعبير بها في هذا الموضع، تُفيدُ أَنَّ مَنْ أَرادَ اللهَ به الخيرَ بكُلِّ أَنواعه، وفي أُموره كُلِّها جَعَلَ لهُ حَظَّاً من الفِقْهِ في الدِّين، ويَسَّرَ له أَمْرَ التَّفَقُّهِ، ونكَّرَ «خَيرَاً»؛ لِيَشملَ الخيرَ كُلَّهُ قليلَهُ وكثيرَهُ.

وإِذا ما التزمنا بمفهوم التَّنكير، ودلالته على التَّعظيم، فإِنَّ المعنى يكون: أَنَّ مَنْ أَراد اللهُ به الخيرَ العظيمَ في دُنياه وآخرته، وفي عاجلتهِ وعاقبتهِ فَقَّهَهُ في أُمُور دينهِ، ويَسَّرَ له أَسبابَ ذلك، والله أَعلم[8].

---

(١) فتح الباري١/ ٢١٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه١/ ٢١٦.

(٤) شرح صحيح البخاري١/ ١٥٤.

(٥) ينظر: إِكمال المعلم٣/ ٢٩٩، وشرح النَّوويِّ على مسلم٧/ ١٢٨.

(٦) ينظر: الكواكب الدَّراري٢/ ٣٧.

(٧) عمدة القاري٢/ ٤٩، وينظر: إِرشاد السَّاري١/ ١٧٠.

(٨) ينظر: حاشية السِّندي على صحيح البخاري١/ ٣٠.

المسألة الثالثة:

ما جاء في جوابه ﷺ لَمَّا سُئِلَ: مَا يَلبَسُ المُحرِمُ؟ فقال: ((لَا يَلْبَسُ القَمِيصَ، ولَا العِمَامَةَ، ولَا السَّرَاوِيلَ...))[1].

العِلَّة: العُدولُ عمَّا لا ينحصرُ إلى ما ينحصر:

وهنا يقف ابن حجر؛ لِيُنبِّهَ على بعض ما وقع في هذا الحديث من تعبيرات، خالفتْ في ظاهرها مفهومَ المُطابقة الَّذي درج عليه الأُصُوليُّون، وعَدُّوا مُطابقةَ الجَواب للسُّؤال أمراً لازِمَاً، والَّذي جاء في هذا الحديث، يُنافي ما استقرَّ عندهم، فبيَّن ابن حجر أَنَّ في الحديث: ((العُدُولُ عَمَّا لا ينحصرُ، إلى ما ينحصرُ؛ طلباً للإيجاز؛ لأَنَّ السَّائِلَ سأَلَ عَمَّا يلبس، فأُجيبَ بما لا يلبس، إذ الأَصْلُ الإباحَةُ، ولو عدَّد له ما يلبس لطال به، بل كان لا يُؤمَنُ أَنْ يتمسَّكَ بعضُ السَّامعين بمفهومه، فَيظنُّ اختصاصه بالمُحرم، وأَيضاً فالمَقصُودُ ما يحرمُ لُبْسُهُ، لا ما يَحِلُّ له لُبْسُهُ؛ لأَنَّهُ لا يجب له لِباسٌ مَخصُوصٌ، بل عليه أَن يجتنبَ شيئاً مخصُوصاً))[2].

وسبقه في الإشارة إلى تلك العِلَل، وأَقوالِ العُلَماءِ فيها، الإمامُ النَّوويُّ، فقال: ((هذا من بديع الكلام، وجَزْلِه؛ فإنَّه ﷺ سُئِلَ عمَّا يلبسُهُ المُحرِمُ، فقال: لا يلبسُ كذا وكذا، فحصل في الجواب أَنَّهُ لا يلبسُ المذكورات، ويلبسُ ما سوى ذلك. وكان التَّصريحُ بما لا يلبسُ أَولى؛ لأَنَّهُ مُنحصرٌ، وأَما الملبوسُ الجائزُ للمُحرم فغيرُ مُنحصر، فضُبِطَ الجميعُ بقوله ﷺ: لا يلبسُ كذا وكذا، يعني: ويلبسُ ما سواهُ، وأجمعَ العلماءُ على أَنَّهُ لا يَجُوزُ للمُحْرِم لُبْسُ شيءٍ من هذه المذكورات))[3].

وقال الطِّيبيُّ: ((إنَّما عَدَلَ عن الجواب المُطابق إلى هذا الجواب؛ لأَنَّهُ أَخْصَرُ وأَحْصَرُ؛ فإنَّ ما يحرُمُ أَقَلُّ وأَضبَطُ مِمَّا يَحِلُّ...))[4]. وتابعَ العينيُّ في هذا الحديث ابن حجر، في أَنَّ الأَصْلَ في الأَشياءِ الإباحةُ، وجاء كلامُهُ خُلاصةً لآراء بعض العُلماء، ومُشتمِلاً على عِلَلٍ عِدَّةٍ، وأَسبابٍ مُتنوِّعةٍ، تُفصِحُ بمجموعِها عن شيءٍ من بلاغته ﷺ وقوَّةِ بَيَانِه،

(١) صحيح البخاري (ح١٣٤)، وصحيح مسلم (ح١١٧٧)، وفتح الباري١/ ٣٠٤.

(٢) فتح الباري١/ ٣٠٥.

(٣) شرح النَّوويِّ على مسلم٨/ ٧٣.

(٤) شرح المشكاة ٦/ ٢٠٢٤، وينظر: الكواكب الدَّراري ٨/ ٧٣.

ودِقَّة تعبيره، فيقولُ: ((... سُئِلَ عَمَّا يُلبَسُ، فأَجاب بما لا يُلبَسُ؛ لأَنَّ المَترُوكَ مُنحصِرٌ، والمَلبُوسَ لا يَنحصِرُ؛ لأَنَّ الإباحةَ هي الأَصْلُ، فَحَصَرَ ما يُترَكُ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ ما سواهُ مُبَاحٌ، وهذا من بديع كلامه وجَزْله، وفَصَاحته... وفائدةٌ أُخرى، وهو مُراعاة المَفهُوم؛ فإِنَّهُ لو أَجاب بما يُلبسُ لتُوُّهِمَ المَفهومُ، وهو أَنَّ غيرَ المُحرِمِ لا يَلْبَسُهُ، فانتقلَ إِلى ما لا يَلْبسُهُ؛ لأَنَّ مَفْهُومَهُ، ومَنطُوقَهُ مُستَعمَلٌ، فكانَ أَفْصَحَ، وأَبْلَغَ، وأَوجَهَ.

وقد أُجيبَ بأَنَّ السُّؤال كان من حَقِّه أَنْ يكون عَمَّا لا يُلْبَسُ؛ لأَنَّ الحُكْمَ العارضَ المُحتاج إِلى البيان هو الحُرمَةُ. وأَمَّا جوازُ ما يُلْبَسُ فثَابتٌ في الأَصْلِ، مَعلومٌ بالاستِصحاب؛ فلذلك أَتى بالجوابِ على وفقه؛ تنبيهاً عليه))[1].

وردَّ الكورانيُّ تعليلَ العينيِّ وغيره من العلماء، بأَنَّ النَّبيَّ ﷺ إِنَّما أَتى بالجواب بهذه الصُّورة؛ لأَنَّ الحُرْمَةَ عارضةٌ، وأَنَّ مِثلَ هذا التَّصرُّف في الجوابات واجبٌ عند البُلَغاء، وأَنَّ السَّائِلَ إِنَّما سأَلَ عن شيءٍ يفعلُهُ، وليس عارضاً، فعَلَّلَ بالقولِ: ((لأَنَّ المُحرَّمات أَقَلَّ من المُبَاحات، فكان ذاك أَخْصَر في الجواب، وسلوكُ مِثْلِه واجبٌ عند البُلَغاء، وما يُقالُ: إِنَّما عَدَلَ عن ظاهر الجواب تنبيهاً على أَنَّ الأَولَى بحال السَّائِلِ السُّؤالُ عَمَّا لا يجُوزُ لُبْسُهُ؛ لأَنَّ الحُرمَةَ عارضةٌ، فليس بشيءٍ؛ إِذ هو بصدد ذلك، لا أَنَّه يُريدُ تعلُّمَ المَسأَلة حتَّى يقال: هذا عارضٌ، وذاك أَصليٌّ؛ لأَنَّ الإِنسانَ إِنَّما يسأَلُ عن شيءٍ يفعلُهُ))[2].

ولا يجدُ المُتأَمِّلُ بُدَّاً من قبولِ هذه الحجج كُلِّها، وما يَجِدُّ فيها من أَقوال؛ لأَنَّ كلامَهُ ﷺ تقف دونه فطنةُ العُلَماءِ، وفصاحَةُ المُتكلِّمين، وكيف لا؟ وهو سيِّدُ البُلَغاءِ، وتاج الفُصَحاءِ؟.

المسألة الرابعة:

ما جاء في قوله ﷺ: ((إِنَّ أُمَّتي يُدْعَونَ يومَ القِيَامَةِ غُرَّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، فَمَنْ استَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ))[3].

العِلَّة: الاقتصار على ذكر الغُرَّة وحدها:

---

(١) عمدة القاري٢/ ٢٢٢، وينظر: إِرشادُ السَّاري١/ ٢٢٤.

(٢) الكوثرُ الجاري١/ ٢٩٠.

(٣) صحيح البخاري (ح١٣٦)، وصحيح مسلم (ح٢٤٦)، وفتح الباري١/ ٣١٠.

وهنا يُعَلِّلُ ابن حجر سببَ اقتصاره على حال واحدةٍ، وهي قوله: (فَمَنْ استَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ)، مع أَنَّهُ قَدَّمَ أَنَّ أُمَّتَهُ ﷺ يُعرَفونَ يومَ القيامة بكونهم: (غُرًّا مُحَجَّلِينَ)، فيقول: ((قوله: «فَمَنْ استَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»، أَي: فَلْيُطِلْ الغُرَّةَ والتَّحجيلَ، واقتصرَ على إحداهما؛ لدلالتها على الأُخرى، نحو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَ﴾[1]، واقتصرَ على ذِكْرِ الغُرَّةِ وهي مُؤَنَّثَةٌ، دون التَّحْجيلِ، وهو مُذكَّرٌ؛ لأَنَّ مَحَلَّ الغُرَّةِ أَشرَفُ أَعضاءِ الوُضُوءِ، وأَوَّلُ ما يقعُ عليهِ النَّظَرُ من الإنسانِ))[2].

وسبق الكرمانيُّ إلى بيان بعض ما في الحديث من المعاني، فذكر أَنَّ قوله: «يُدْعَونَ»، يحتملُ معنى النِّداء، أَي: يُنَادَونَ، ويحتملُ معنى التَّسميَة، أَي: يُسَمَّونَ[3]. ((وما ذاك إلَّا لأَنَّ المُؤمنَ يُكسَى في القيامة نُوراً من أثرِ السُجُودِ، ونُوراً من أثرِ الوُضُوءِ، نورٌ على نُورٍ، فمن كانَ أَكثرَ سُجُوداً، أَو أَكثرَ وُضُوءاً في الدُّنيا، كان وجهُهُ أَعظمَ ضياءً، وأَشدَّ إشراقاً من غيره، فيكونان فيه على مراتبَ من عِظَمِ النُّورِ))[4]، بحسب تفاوُت مَراتبهم في إسباغ الوُضُوءِ في الدُّنيا، وما تأكيدُهُ ﷺ على إسباغ الوُضُوءِ، وإطالةِ الغُرَّةِ والتَّحجيلِ فيه، إلَّا حرصاً على أُمَّتِه، وحُبَّاً لهم؛ لِمَا لهُ من أَثرٍ في تبليغهم أَعلى المَرَاتب، وإظهارهم - في مشاهد القِيامة - بالمَظْهَرِ الَّذي يستحِقُّون من الوضاءةِ والنُّور والبهاء.

المسألة الخامسة:

ما جاء في صِفَةِ وُضُوئِهِ ﷺ: ((... ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ في الإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثاً ويَدَيْهِ...))، وقولُهُ: ((مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هذا...)) [5].

العِلَّة: تأخير غسْلِ الوجه عن المضمضة والاستنشاق:

وهنا يُبَيِّنُ ابن حجر العِلَّةَ في ترتيب غسْلِ أَعضَاء الوضوء، والحكمةَ في تأْخِيرِ غسْلِ الوَجْهِ

(١) النَّحل: ٨١.

(٢) فتح الباري١/ ٣١١، وينظر: التَّنوير شرح الجامع الصَّغير٣/ ٥٨٤.

(٣) ينظر: الكواكب الدَّراري٢/ ١٧٢، وعمدة القاري٢/ ٢٤٨، والكوثر الجاري١/ ٢٩٥.

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصَّغير٢/ ١٨٤.

(٥) صحيح البخاري (ح١٥٩)، وصحيح مسلم (ح١٠٣٧)، وفتح الباري١/ ٣٣٩-٣٤٠.

عن المَضْمَضَةِ والاستنشَاق، فيقول: ((قوله: «ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ»، فيه تأْخيرُهُ عن المَضْمَضَةِ، والاسْتِنْشاق، وقد ذكروا أَنَّ حكمةَ ذلك اعتبار أَوصاف المَاءِ؛ لأَنَّ اللَّونَ يُدْرَكُ بالبَصَرِ، والطَّعْمَ يُدْرَكُ بالفَم، والرِّيحَ يُدْرَكُ بالأَنْف، فَقُدِّمتْ المَضْمَضَةُ والاستنشاقُ- وهما مَسنونان- قَبْلَ الوَجْهِ- وهو مَفروضٌ-؛ احتياطاً للعبادة))[1]. وذكر في موضع آخر حِكمَةً أُخرى للاستنشاق، أو ما يُعرَفُ بالاستِنْثَار، فقال: ((فالمُرَاد بالاستنثار في الوُضُوءِ: التَّنظيف؛ لما فيه من المَعُونَةِ على القراءة؛ لأَنَّ بتنقِيَةِ مَجْرَى النَّفَسِ تَصِحُّ مَخَارِجُ الحُرُوفِ، ويُرَادُ للمُستَيقِظ؛ بأَنَّ ذلك لطَرْدِ الشَّيطان))[2].

وسبق الإمامُ النَّوويُّ بالوُقوفِ عند قوله ﷺ: «نَحْوَ وُضُوئِي»؛ ليُبَيِّنَ عِلَّةَ قولِه "نَحْوَ"، ولم يقُل: مِثْلَ، فقال: ((إنَّما قال ﷺ: «نَحْوَ وُضُوئِي»، ولم يقل: مِثْلَ؛ لأَنَّ حقيقةَ مُمَاثَلَتِه ﷺ لا يقدِرُ عليها غيرُهُ))[3]

ورَدَّهُ العَينِيُّ ((بأَنَّهُ لا يَلزمُ، مُحتجَّاً عليه بوُرُود الرِّواية بكلمة «مِثْل»، وبكون «نَحْوَ، ومِثْل» من أدوات التشبيه الَّتي لا عُمُومَ لها))[4].

أَمَّا بخُصُوص الاستنشاق والاستنثار: فذهبَ قِسْمٌ من العلماء، منهم القُرطُبيُّ[5]، إلى أَنَّهما شيءٌ واحدٌ، وردَّ الخطَّابيُّ ذلك، مُستدلّاً بقوله ﷺ: ((مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ))[6]، فقال: ((الاستِنْثَارُ: نَفْضُ ما في الأَنْف بعد استِنْشاق الماء))[7]، وأَيَّدَهُ الكرمانيُّ[8]. وأَضاف قائلاً: ((والمَضْمَضَةُ مُقدَّمَةٌ على الاستِنْشاق والاستِنْثَار، وأَظْهَرُ الوجهين: أَنَّهُ تَقديمُ اشتِراطٍ... وثانيهما: أَنَّهُ تقديمُ استِحْبَابٍ؛ كتقديمِ اليُمْنَى على اليُسْرَى))[9].

---

(١) فتح الباري١/ ٣٤٠.

(٢) المصدر نفسه١/ ٣٤٤.

(٣) شرح النَّوويِّ على مسلم٣/ ١٠٨.

(٤) ينظر: عمدة القاري٣/ ٧.

(٥) ينظر: المُفهم٣/ ١٠٦.

(٦) صحيح البخاري (ح١٦١).

(٧) أَعلام الحديث١/ ٩١.

(٨) الكواكب الدَّراري٢/ ٢٠٨.

(٩) المصدر نفسه٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

المبحث الثالث:
ما اشتمل على عِلَلٍ اسميَّة وفعليّة:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى:

ما جاء في قوله ﷺ مخاطباً أصحابه رضي الله عنهم: ((أَيُّ يَومٍ هَذا؟... لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوعَى لَهُ مِنْهُ))[1].

العِلَّة: السُّكوتُ بعد كلِّ سُؤالٍ، والفَصْلُ بين اسم التَّفضيل وصِلَتِه:

وقف ابن حجر عند هذا الحديث؛ لِيُبَيِّنَ ما فيه من خصائص التَّعبير، وسماته، والعِلَّةَ من استعمال الخطاب بالأُسلوب الَّذي ورد في الحديث، والمُتمثِّل بالسُّكوتِ بعد كُلِّ سُؤالٍ؛ كما في قوله: «أَيُّ يَومٍ هَذا؟»، وبقوله: «أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوعَى لَهُ مِنْهُ»، وما وقع فيه من فَصْلٍ بين اسم التَّفضيل (أَوعَى)، وصلته (مِنْهُ)، ومُسوِّغاتِه، والمواضع الَّتي يُغتَفَرُ فيها مِثْلُ هذا الفَصْل.. فاسمُ التَّفضيلِ من الأسماء الَّتي استعملها العرب للمُفاضَلةِ بين شيئين، وهو ما دَلَّ على زيادةٍ لصاحبه على غيره، ولا يكون مُساوياً له في أَصْلِ الشَّيءِ[2]، وقد عرَّفه الرَّضيُّ بقوله: ((هو المبنيُّ على أَفْعَل، لزيادة صاحبه على غيره في الفِعْلِ؛ أَي: في الفِعْلِ المُشتَقِّ منه))[3].

وقال فيه أَبو حَيَّان: ((هو الوَصْفُ المَصُوغُ على أَفعل دَالّاً على زيادته في مَحَلٍّ بالنِّسبةِ إلى محلٍّ آخر))[4].

وبناءً على هذين التَّعريفين فإنَّه يُؤتَى به للمُفاضَلةِ بين الشَّيئين، أو الأَشياء، وذهب بعض النُّحاة إلى أَنَّ ذلك ليس مُطلَقاً؛ إذ ذهبوا إلى أَنَّ اسم التَّفضيل يدلُّ على الزِّيادة في أَصْلِ الفِعْلِ غالباً، وليس مُطلقاً[5].

---

(١) صحيح البخاري (ح٦٧)، وصحيح مسلم (ح١٦٧٩)، وفتح الباري١/ ٢٠٨.

(٢) التَّوجيه النَّحوي وأثره في دلالة الحديث النَّبوي الشريف: ٢٩٠، د. نشأت علي محمود.

(٣) شرح الرَّضي على الكافية٢/ ٢١٢.

(٤) ارتشاف الضَّرَب٣/ ٢١٩.

(٥) التَّوجيه النَّحوي في دلالة الحديث النَّبوي: ٢٩١.

ومِمَّن نَبَّهَ على ذلك الإمامُ الزَّركشيُّ فقال: ((قد يجيءُ مُجَرَّداً عن معنى التَّفضيل؛ فيكون للتَّفضيلِ لا لِلأَفضَلِيَّةِ))[1]. وذهب الرَّضيُّ وابنُ يعيش إلى أَنَّ الأَحسنَ والأَفضَلَ قد يأتي بمعنى الحَسَنِ والفاضِلِ[2]. وسبق المُبرِّد إلى القول إنَّ (أَهوَن) في قوله تعالى: ﴿وهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وهُوَ أَهوَنُ عَلَيهِ﴾[3]، بمعنى (هَيِّنٌ)، وأَنَّ اسم التَّفضيل لم يأتِ للمُفاضلة[4]، وذهب المذهب نفسه الزَّركشيُّ والفيروزابادِيُّ[5]، وعَلَّلَ ذلك الرَّضيُّ بالقول: ((إذ ليس شَيءٌ عليه تعالى أَهوَنُ من شيءٍ))[6].

أفعل التَّفضيل- إذن- لا يكون إلَّا على بابه، ولكن قد لا تكون المُفاضلة بالنَّظر للمُتكلِّم، أو السَّامعِ، أو ليس للمُفاضلة في الأمر نفسه، والنَّاظر في التَّعبيرات اللُّغويَّة ولا سيَّما التَّعبير النَّبوي- يجدُ شواهد لذلك؛ ويُؤيِّدُه ما ذهب إليه السُّيوطيُّ من أَنَّ أفعل التَّفضيل قد لا يُرادُ به المُفاضَلةُ في الحديث النَّبوي مُستدلًّا بقوله ﷺ: ((أَلَا أُخبِرُكُمْ بِأَبغَضِكُم إليَّ، وأَبعَدِكُم مِنِّي مَجَالسَ يَومَ القِيَامَةِ، أَسَاوِئكُمْ أَخلاقاً))[7]، إذ يقول: ((فإنَّ الظَّاهرَ أَنَّه أراد غيرَ المُفاضَلة، كأَنَّهُ قال: بغيضكُم؛ فإنَّه ﷺ ما كان يبغض أَحداً من أَصحابه، وأُمَّتِه، وهم المُخاطَبون بهذا الكلام))[8].

فالظَّاهر أَنَّ (أَبغضكُم) على بابه، وهو التَّفضيل، غير أَنَّهُ لم يُرِدْ به أَنَّهم كذلك في حقيقة الأمر، بل في اعتقاد السَّامع[9]. والكلام في هذا الموضوع يطول، والآراء تتوالى، والَّذي يُهمُّنا في هذا ما يتعلَّق بالحديث الَّذي نحن بصدده، وهو وُقوع الفَصْل بين اسم التَّفضيل ومعموله.

وأُنوِّهُ بأَنَّ قضية الفَصْلِ بين اسم التَّفضيل ومعموله، لم تَنَل حظَّها من الإيضاح والتَّفصيل في كتب النَّحو، وجُلُّ اهتمام النَّحويِّين كان في بيان كيفيَّة صياغة اسم التَّفضيل، والأَفعال الَّتي تصِحُّ

(١) البرهان في علوم القرآن٤/ ١٩٩.

(٢) ينظر: شرح الرَّضيِّ على الكافية٢/ ٢١٧، وشرح المُفصَّل٦/ ١٠٣، والتَّوجيه النَّحوي في دلالة الحديث النَّبوي:٢٩١.

(٣) الرُّوم: ٢٧.

(٤) ينظر: المُقتضب٣/ ٢٤٥

(٥) ينظر: البُرهان في علوم القرآن٤/ ١٩٥، وبصائر ذوي التَّمييز٥/ ٣٥٦، ومعاني النَّحو٤/ ٦٨٤، د. فاضل السَّامرائي.

(٦) شرح الرَّضيِّ على الكافية٢/ ٢١٧.

(٧) المُعجم الأوسط٦/ ١٣٦ (ح٦٠١٩)، وموسوعة أطراف الحديث١/ ١٣٠٢٥.

(٨) عقود الزَّبرجد٢/ ١٠٣.

(٩) ينظر: التَّوجيه النَّحوي: ٢٩٢-٢٩٣.

صياغته منها، وعمله، والصُّور الَّتي يكون عليها، وعلاقته بمفضوله، من مطابقة ومُخالفة، وتناقلوا الأَمثلة الَّتي استشهد بها المُتقدِّمون، ومنها المِثال المشهور: مَا مِنْ أَحدٍ أَحسنُ في عينهِ الكُحْلُ منه في عينيك[1].

وأَكثر مَنْ تطرَّق إلى موضوع الفَصْلِ بين اسم التَّفضيل، ومِنْ الجارَّة ابن مالك؛ إذ بيَّن في شرح الكافية الشَّافية قسماً من تلك الشُّروط والقواعد؛ فبيَّنَ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ إذا كان مُجرَّداً، أَي: مُجرَّداً من الألف واللَّام، وغير مُضاف، وكان نَعْتاً أَو حالاً، فُصِلَ بينه وبين مَفضُولِهِ بـ(مِنْ)؛ نحو: رأَيتُ رَجُلاً أَفضلَ من زيدٍ، وشربتُ الماءَ أَبرَدَ من الثَّلْجِ.

أَمَّا بخُصوص الفَصْلِ بين اسم التَّفضيل، و(مِنْ)، فإِنَّهم مُتَّفقون على عدم جواز الفَصْلِ بينهما بفاصلٍ أَجنبيٍّ؛ لأَنَّها بمنزلة المُضاف والمُضاف إليه. والمُرادُ بالأَجنبيِّ: ما لا تعلُّقَ له باسم التَّفضيل، وأَعني بالتَّعلُّق أَنْ يكون معمولاً لاسم التَّفضيل[2]

ومِمَّا جوَّزَ الفَصْلَ بين مِنْ الجارَّة واسم التَّفضيل، شَبَهُهُ بالصِّفة المُشبَّهة، والمنصوب بها؛ فحَسُنَ الفَصْلُ في مثل قولنا: زيدٌ أَكثرُ مالاً منك، وكذلك جاز الفَصْلُ بالظَّرفِ، كقولنا: أَنت أَفضلُ عندي من زيدٍ، وبالجارِّ والمجرور، كقولنا: هو أَقربُ إليَّ منك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ونَحْنُ أَقرَبُ إِلَيهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[4].

وهذه باختصار- أَهمُّ المواضع الَّتي يُغتَفَرُ فيها الفَصْلُ بين اسم التَّفضيلِ، ومِنْ الجارَّة، والموضعُ الَّذي أَشار إليه ابن حجر في الحديث موضوع البحث واحدٌ منها؛ يقول ابن حجر في قوله ﷺ: ((... فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوعَى لَهُ مِنْهُ))[5]

((قوله: (مِنْهُ) صِلةٌ لأَفْعَلِ التَّفضيل، وجاز الفَصْلُ بينهما؛ لأَنَّ في الظَّرف سِعَةً، وليس الفاصِلُ

(١) شرح الكافية الشافية١/ ٢٩٢، لابن مالك.

(٢) ينظر: المصدر نفسه١/ ٢٩١.

(٣) الأحزاب: ٦.

(٤) ق: ١٦.

(٥) البخاري (ح٦٧).

أَجنبيًّا))[1]. فوقع الفَصْلُ بالجارِّ والمجرور، وهو من الفواصل المُغتَفَرُ وُجُودُها بين أَفعل التَّفضيل، ومِنْ الجارَّةِ، غير أَنَّ اللَّافت للنَّظَرِ قولُ ابنِ حجر: (لأَنَّ في الظَّرفِ سِعَةً)، والفَصْلُ إِنَّما حصل بالجارِّ والمجرور (لَهُ)، وليس بالظَّرفِ. وبيَّن في موضعٍ آخر أَسباب التَّعبير ببعض التَّراكيب، وأَنَّها إِنَّما جِيءَ بها لغرض مقصودٍ، فقال: ((وإِنَّما شَبَّهَ حُرمَةَ الدَّم والعِرْضِ والمالِ، بحُرمَةِ اليَومِ والشَّهرِ والبلدِ؛ لأَنَّ المُخاطَبينَ بذلك كانوا لا يَرَونَ تلك الأَشياء، ولا يَرَونَ هَتْكَ حُرْمَتِها، ويَعِيبُونَ على مَنْ فَعَلَ ذلك أَشَدَّ العَيبِ؛ وإِنَّما قدَّمَ السُّؤال عنها تذكاراً لحُرمَتِها، وتقريراً لِمَا ثبتَ في نُفُوسِهِم؛ لِيَبنِيَ عليه ما أَرادَ تقريرَهُ على سبيلِ التَّأكيد))[2].

وأَقولُ: إِنَّ القِياس في أَفعل التَّفضيل أَلَّا يُفصَلَ بينه وبين صِلَتِه- أَعني مِنْ، وما يَتبَعُها من مُتعلِّقات- بدليل مَجيئِه في لُغَةِ التَّنزيلِ كذلك؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدَاً﴾[3]، وغيره من النُّصُوص. ووقع الفَصْلُ بشبه الجملة من الجارِّ والمجرور، أَو الظَّرف؛ لأَنَّ فيها مُتَّسَعاً يَستَوعِبُ مِثْلَ هذا الفَصْل، وغيرَهُ من فنونِ القول.

فالضَّمير في (لَهُ) يعود على الأَمر المُراد تبليغُهُ؛ فقدَّمه لأَجلِ التَّأكيد، وليتناسبَ مع سياق الكلام في الحديث القائم على التَّأكيد، كتكرار السُّؤال، والسُّكوت بعدَ كُلِّ سُؤالٍ والله أعلم. وقد سبق في الإشارة إِلى ذلك الكرمانيُّ[4]، وتَبعه ابنُ حجر، وأَعقبهما العَينيُّ[5]، فذهب إِلى أَنَّ في الظَّرف مُتَّسَعاً، وأَظُنُّهُ لو قال: لأَنَّ في شبه الجُملة مُتَّسعاً، لكان التَّعبير أَكثرَ دِقَّةً؛ لأَنَّ الَّذي وقع الفصلُ به في الحديث جارٌّ ومجرورٌ، وليس ظرفاً.

أَمَّا عن قوله ﷺ: (أَيُّ يَوم هذا؟)، فنقل فيه ابن حجر كلامَ القُرطُبيِّ، وما علَّلَ به ذلك، فقال: ((وقوله: "أَيُّ شَهْرٍ هذا؟"، و "أَيُّ بَلَدٍ هذا؟"، و "أَيُّ يَومٍ هذا؟"، وسكوتُهُ بعد المُبَالغَةِ في كُلِّ واحدٍ منها؛ كان ذلك منه استحضاراً لفُهُومِهِم، وتنبيهاً لغفلتهم، وتنويهاً بما يذكُرُ لهم؛ حتَّى يُقبلوا عليهِ

(١) فتح الباري١/ ٢١٠.

(٢) المصدر نفسه٣/ ٥٧٦، وينظر: صحيح البخاري (ح١٧٤٢).

(٣) الكهف: ٣٩.

(٤) ينظر: الكواكب الدَّراري٢/ ٢٩.

(٥) ينظر: عمدة القاري٢/ ٣٧.

بكُلِّيَّتهم، ويَستَشعِرُوا عَظَمَةَ حُرمَةِ ما عنه يُخبِرُهُم، ولذلك قال بعد هذا: (فإنَّ دِمَاءَكُم، وأَموَالَكُم، وأَعرَاضَكُم حَرَامٌ عَلَيكُم، كَحُرْمَةِ يَومِكُم هذا)،... وهذا منه ﷺ مُبالغةٌ في بيان تحريم هذه الأَشياء، وإغياءٌ في التَّنفير عن الوُقوع فيها؛ لأَنَّهم كانوا قد اعتادُوا فِعْلَها، واعتقدُوا حِلَّيَّتَها))[1].

وأَظُنُّهُ يعني بـ(اعتادُوا فِعْلَها، واعتقدُوا حِلَّيَّتَها)، أَي: في جاهليَّتهم، بدليل قوله: كانوا، ويُؤيِّدُهُ قول ابن حجر: ((لأَنَّ المُخاطبين بذلك - أَيْ الصَّحابة رضي الله عنهم - كانوا لا يَرَون تلك الأَشياء، ولا يَرَون هَتْكَ حُرمَتِها، ويعيبون على مَنْ فَعَلَ ذلك أَشَدَّ العَيب...))[2].

وعلَّلَ ابنُ حجر قوله: ((اللَّهُمَّ اشْهَدْ))[3]، فقال: ((إنَّما قال ذلك؛ لأَنَّه كان فَرْضاً عليه أن يُبلِّغَ؛ فأَشْهَدَ اللهَ على أَنَّهُ أَدَّى ما أَوْجَبَهُ عليه))[4].

في حين عَلَّلَ الكوراني حَذْفَ المفعول الثاني من (لِيُبَلِّغ)، للعلمِ بهِ، أَو لإِفادةِ العُمُومِ[5].

المسألة الثانية:

ما جَاء في قوله ﷺ لوَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ: ((مَرْحَبَاً بِالقَوْمِ غَيْرَ خَزَايَا ولَا نَدَامَى))[6]، وقوله ﷺ في الموضع نفسه: (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ).

العِلَّة: العُدُول من: نادمين، إلى: (نَدَامَى)، والإِجْمَال في قوله: (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ)، ثمَّ التَّفصيل:

وهنا يقف ابن حجر، وقسم من العلماء، عند قوله: (غَيْرَ خَزَايَا ولَا نَدَامَى)، وقوله: (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ)؛ لبيان ما فيه من مَزَايا التَّعبير، ولطائفه، وكيف أَنَّهُ لم يُعَبِّرْ بالمألوف من معاني هذه المُفردات، وإِنَّما عَدَلَ فقال: (نَدَامَى)، وهي جمع نَدْمَان؛ وهو المُنَادِمُ في اللَّهْو، ولم يقل: نادمين، على ما يقتضيه السِّياق والمعنى، وهو جمع نادم. وكذا قوله: (آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ)؛ إِذ أَجمَلَ، ثُمَّ أَخذَ بالتَّفصيل، إلى غير

(١) المُفهم ٥/ ٤٧، وينظر: فتح الباري١/ ٢٠٩، ٣/ ٥٧٦.

(٢) فتح الباري٣/ ٥٧٦.

(٣) البخاري (ح١٧٤١).

(٤) فتح الباري٣/ ٥٧٦، وينظر: عمدة القاري١٠/ ٧٨.

(٥) ينظر: الكوثر الجاري١/ ٧٣.

(٦) صحيح البخاري (ح ٥٣، ٨٧، ٤٣٦٨، ٦١٧٦) وصحيح مسلم (ح٢٤)، وفتح الباري١/ ١٧١.

ذلك من المواضع الَّتي وقف عندها؛ إذ وقف عند هذا التَّركيب في غير واحدٍ من المواضع من كتابه (فَتْح البَاري)، وكان في قسم منها ينقل آراء مَنْ سبقه من العلماء، وتوجيهاتهم؛ كقوله: ((وخَزَايَا: جمعُ خَزْيَان؛ وهو الَّذي أَصَابَهُ خِزْيٌ، والمعنى أَنَّهمْ أَسلَمُوا طَوْعَاً من غير حَرْب، أو سَبْي يُخْزيهم ويفضَحُهُم. قوله: (ولَا نَدَامَى)، قال الخَطَّابيُّ: كان أَصلُهُ نادمينَ، جَمْعُ نادمٍ؛ لأَنَّ نَدَامَى إِنَّماً هو جَمْعُ نَدْمَانَ؛ أي: المُنَادِمُ في اللَّهْو))[1].

والمُلاحظ من كلام العلماء الإجمَاعُ على أَنَّ القيَاسَ في نَدَامَى: نادمين، لكنَّها أُتْبِعَتْ بـ خَزَايَا؛ وذكروا من بين أَسباب الإتباع: تحسين الكلام، وأَظُنُّهم يَعْنُونَ بهِ التَّناغم الصَّوتي بين الكلمتين. ويبدو لي أَنَّ مِمَّا حَمَلَ على الإتباعِ قُرْبُ الدَّلالةِ بين الصِّيغَتَين؛ فكلاهما يبعثُ على الاستحياء، أو يَدلُّ على الذُّلِّ والهوان، أو ما هو مُشعرٌ بهذا الحال. يقول الجَوهريُّ: ((خَزَاهُ يَخْزُوهُ خَزْوَاً: سَاسَهُ وقَهَرَهُ... وخَزِيَ- بالكَسْرِ- يَخْزَى خِزْيَاً، أَي: ذَلَّ وهَانَ ،... وخَزِيَ- أَيضاً- يَخْزَى خَزَايَةً، أَي: استِحيَاءً، فهو خَزْيَانُ، وقومٌ خَزَايَا، وامرَأَةٌ خَزْيَاءُ))[2]، وقال في موضع آخر: ((وجَمْعُ النَّديم: نِدَامٌ، وجَمْعُ النَّدْمَانِ: نَدَامَى، وامرأَةٌ نَدْمَانَةٌ، والنِّساءُ نَدَامَى أيضاً))[3].

وكان نفيُهُ ﷺ هاتين الصِّفتين عن أُولئك القوم، ودعاؤُهُ لهم بمَثَابَةِ إثبَاتِ الضِّدِّ من تلك الحال لهم، وهو حالُ الكرامةِ والغِبطَةِ، وعدم الهوان؛ يقول ابن بطَّال: ((قولُهُﷺ: (غَيْرَ خَزَايَا)، يعني غيرَ مَخْزِيِّينَ، بل مُكرَمِينَ مُرَفَّعِينَ ،(ولَا نَدَامَى)، يعني: غَيرَ نادمينَ، بل مُغتَبطِينَ فرحينَ بما أَنعمَ اللهُ عليهم من عِـزِّ الإسلام، وتصديق النَّبيِّ ونُصْرَتِه، ودُعَاءِ قومِهم إلى دينِه))[4].

ونبَّهَ ابنُ الأَثير على هذه المعاني، وعلى وُرُودِ الصِّيغةِ القيَاسِيَّة في جَمْع نادم، وهي ((نادمين)) في التَّعبير النَّبويِّ، فقال: ((وخَزِيَ يَخْزَى خِزْيَاً، أَي: ذَلَّ وهَانَ، ومنه الدُّعاءُ المأْثورُ: ((غير خَزَايَا ولَا نَادِمينَ))[5].

---

(١) فتح الباري١/ ١٧٤.

(٢) الصِّحاح ٦/ ٢٣٢٦، وينظر: اللِّسان١٢/ ٥٧٣.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٢٠٤٠.

(٤) شرح صحيح البخاري ٩/ ٣٣٥، لابن بطَّال.

(٥) شرح معاني الآثار٣/ ٣٠١ (ح٥٤٢٢)، للطَّحاوي، وموسوعة أطراف الحديث١/ ٧٩٩١٢.

والحديثُ الآخر: ((إنَّ الحَرَمَ لَا يُعيذُ عاصِيًا، ولَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ))[1]، أي: بجريمةٍ يُستَحْيَا منها))[2].

وأَيَّدَ النَّوويُّ وُقُوعَ الإتْبَاعِ في هذا التَّركيب، وأَنَّ النَّبيَّ ﷺ تكلَّمَ بما كان كثيرَ الوقوعِ في كلام العرب من صُوَرِ الإتْبَاعِ، وأَنَّهُ إنَّما وقعَ لِعلَّةٍ مقصُودةٍ، ومنه قوله: (ولَا نَدَامَى)، فقال: ((وأَمَّا النَّدَامَى، فقيل: إنَّهُ جَمْعُ نَدْمَانٍ بمعنى نادمٍ، وهي لُغَةٌ في نادمٍ، حكاها القَزَّازُ صاحبُ جامع اللُّغةِ، والجوهريُّ في صِحَاحِه[3]، وعلى هذا هو على بابه. وقيل: هو جَمْعُ نادمٍ؛ إتبَاعاً للخَزَايَا، وكان الأَصلُ: نادمينَ، فأُتْبِعَ لخَزَايَا؛ تَحسينًا للكلام، وهذا الإتباعُ كثيرٌ في كلام العرب، وهو من فصيحه، ومنه قولُ النَّبيِّ ﷺ: ((إرجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غَيرَ مَأْجُوراتٍ))[4]، أَتْبَعَ مَأْزُوراتٍ لِمَأْجُوراتٍ، ولو أَفرَدَ ولم يَضُمَّ إليهِ مَأْجُوراتٍ لَقال: مَوزُوراتٍ))[5].

وتابع الطِّيبيُّ هذا التَّوجيهَ فقال: ((قوله: (ولا نَدَامَى)، معناه: ولا نادمين، وغَيَّرَ العِبارةَ فيها؛ مُراعاةً للمُطابقةِ، كقولهم: الغَدَايَا والعَشَايَا)) [6].

وإلى مثله ذهب الكرمانيُّ أَيضاً[7].

ووقف ابن حجر عند هذا الحديث وقفة أُخرى، عند قوله ﷺ: ((آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ...))، مُبيِّناً عِلَّةَ وُرُودِ التَّركيب بهذهِ الصُّورةِ، وهذا اللَّفْظِ فقال: ((والحِكمةُ في الإجمالِ بالعدد قبل التَّفسيرِ؛ أَنْ تتشوَّفَ النَّفْسُ إلى التَّفصيلِ، ثُمَّ تسكن إليهِ، وأَنْ يَحصلَ حفظها للسَّامعِ، فإذا نَسيَ شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد، فإذا لم يستوفِ العددَ الَّذي في حفظهِ، عَلِمَ أَنَّهُ فاتَهُ بعضُ

(١) صحيح البخاري (ح١٨٣٢، ٤٢٩٥). وعند ابن حجر: بِخُرْبَةٍ: بَلِيَّةٍ، وقيل: إنَّها السَّرِقَة، وهي أحدُ ما قيل في تفسيرها، وأصْلُها سَرِقَةُ الإبل، ثمَّ استُعْمِلتْ في كلِّ سَرِقةٍ. ينظر: فتح الباري٤/ ٤٥.

(٢) النِّهاية في غريب الحديث الأثر٢/ ٣٠، لابن الأَثير.

(٣) ينظر: الصِّحاح١/ ٧٩، وإصلاح المنطق١/ ٢١، لابن السِّكِّيت.

(٤) المُصنَّف٣/ ٤٥٧ (ح٦٢٩٩)، أبو بكر الصَّنعاني.

(٥) شرح النَّوويِّ على مسلم١/ ١٨٧، وينظر: اللِّسان١٢/ ٥٧٣- خزا.

(٦) شرح المشكاة الكاشف عن حقائق السُّنن٢/ ٤٦٠.

(٧) ينظر: الكواكب الدَّراري١/ ٢٠٧- ٢٠٨، وعمدة القاري١/ ٣٠٦، وشرح السُّيوطي على مسلم١/ ٢٤، والكوثر الجاري١/ ١٤١.

ما سَمِعَ...))[1]. وذكرَ تَعليلاً آخرَ لاقتصاره في الأَوامرِ على الأَربعِ، وفي المناهي عن الانتباذ في الأَوعيةِ فقال: ((يُمكنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ إِنَّما أَخبرهم ببعضِ الأَوامر؛ لكونهم سأَلوهُ أَنْ يُخبِرَهُم بما يدخلون بفعلِهِ الجَنَّةَ، فاقتَصَرَ لهم على ما يُمكِنُهم فِعْلُهُ في الحالِ، ولم يقصد إِعلامَهُم بجميع الأَحكام الَّتي تَجِبُ عليهم فِعْلاً وتَرْكاً؛ ويدلُّ على ذلك اقتصاره في المَنَاهي على الانتباذِ في الأَوعِيَةِ، مع أَنَّ في المَنَاهي ما هو أَشَدُّ في التَّحريم من الانتباذِ، لكن اقتصر عليها؛ لكثرةِ تَعاطِيهم لها))[2].

وسبقه الطِّيبيُّ مُعَلِّقاً على إِجماله ﷺ القولَ، ومن ثَمَّ تفصيله، مُورِداً عليه بعضَ التَّسَاؤُلاتِ والإِجابَةَ عليها؛ فبيَّنَ أَنَّ المَأْمُورَ بِهِ أَمرٌ واحدٌ، وهو الإِيمانُ، والأَركان الخمسةُ تفسيرٌ له، ثُمَّ قال: ((فإِنْ قيلَ: على هذا في قول الرَّاوي إِشكالان:

أَحدُهما: أَنَّ المَأْمُورَ بِهِ واحدٌ، وقد قال: أَربع.

وثانيهما: أَنَّ الأَركان خمسةٌ، وقد ذكر أَربَعاً.

والجواب عن الأول: أَنَّهُ جعل الإِيمانَ أَربعاً باعتبار أَجزائِهِ المُفصَّلة.

وعن الثَّاني: أَنَّهُ من عادة البُلغَاءِ أَنَّ الكلامَ إِذا كان منصوباً لِغرضٍ من الأَغراض، جعلوا سياقَه له، وتوجُّهَهُ إِليهِ، كان ما سواه مرفُوضاً مُطَّرَحاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[3]، أَي: فعزَّزناه، بترك المنصوب، وأَتى بالجارِّ والمجرُورِ؛ لأَنَّ الكلامَ لم يكن مَسوقاً له، فهاهنا لَمَّا لم يكن الغرضُ في الإِيرادِ ذِكرَ الشَّهادتين؛ لأَنَّ القومَ كانوا مُؤْمنينَ، مُقِرِّينَ بكلمَتَي الشَّهادة، بدليل قولهم: ((اللهُ ورَسُولُهُ أَعلَمُ))، وترحيبِ الرَّسول ﷺ لهم، ولكن كانوا يَظُنُّونَ أَنَّ الإِيمانَ مقصورٌ عليهما، وأَنَّهُما كافيتانِ لهم))[4].

وتَبِعَهُ الكرمانيُّ، فوقف عند واحدة من تلك العِلَلِ، وما تضمَّنَهُ التَّعبيرُ من عُدُولٍ من المصدر الصَّريح، وهو قوله: ((الإِيمَانُ))، إِلى المُؤوَّلِ، وهو قولُهُ: ((أَنْ تُعْطُوا))، فقال: ((فإِنْ قلتَ: لِمَ عَدَلَ من لَفْظِ المصدرِ، إِلى ما فيهِ معنى المصدر، وهو أَنْ تُعْطُوا؟ قلتُ: للإِشعَارِ بمعنى التَّجدُّدِ الَّذي

(١) فتح الباري١/ ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه١/ ١٧٧، وينظر: شرح صحيح البخاري٥/ ٢٥٨، لابن بطَّال.

(٣) يس: ١٤.

(٤) شرح المشكاة ٢/ ٤٦٢.

للفِعْلِ؛ لأَنَّ فرضِيَّتَهُ كانت مُتجدِّدةً))[1].

من كُلِّ هذا، وغيرِهِ مِمَّا ذكره العُلماءُ من العِلَلِ والتَّوجيهات، يَتَبَيَّنُ لنا عِظَمُ البلاغةِ النَّبَويَّةِ، ودِقَّةُ التَّعبيرِ، وأَسرارُ الإِعجازِ في كلامِ مَنْ لا ينطِقُ عن الهَوَى ﷺ..

المبحث الرابع:
في أشباه الجُمَل

وفيه أربعُ مسائل:

المسألة الأولى:

ما جاء في كتابه إلى ملك الروم من قوله ﷺ: ((مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ ورَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّوم...))[2].

العِلَّة: العُدُولُ من: مَلِكِ الرُّومِ، إلى: (عَظِيمِ الرُّومِ)، وقوله: (مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ ورَسُولِهِ)، والإقرار، بالعبوديَّةِ لله تعالى:

إذ وقف ابنُ حَجَرٍ عند هذا الموضع مبيِّناً ما جاء فيه من نُكَتٍ في التَّعبير، ودِقَّة في الصِّياغة، ومعلِّقاً على قوله: (عظيم الرُّوم)؛ إذ لم يَدعُهُ بـ (ملك الروم)، كما هو شأنه، ووصفه، فبيَّنَ سبب عدوله من صفة ملك إلى صفة أخرى جديدة، هي قوله: (عَظِيم))، وعلَّة ذلك، فقال: ((قوله: (عَظِيم الرُّوم) فيه عُدولٌ عن ذكره بالملك أو الإمرة؛ لأَنَّه معزولٌ بحكم الإسلام، لكنَّه لم يُخله من إكرام؛ لمصلحة التَّأَلُّف))[3].

ثمَّ نبَّه إلى ما اشتملت عليه عبارات ذلك الكتاب على قلَّتها من المعاني، والأساليب ما يظهر الدِّقَّةَ في التَّعبير، والبلاغةَ في الإعجاز؛ إذ اشتمل على الأمر بقوله: (أَسْلِمْ)، وعلى التَّرغيب بقوله: (تَسْلَمْ) و(يُؤْتِكَ)، وعلى الزَّجْرِ بقوله: (فَإِنْ تَوَلَّيتَ)، والتَّرْهِيبِ بقوله: (فَإِنَّ عَلَيكَ)، واشتمل أيضاً على

(١) الكواكب الدَّراري ٢٥/ ٢٤٣.

(٢) صحيح البخاري (ح٧)، وصحيح مسلم (ح١٧٧٣)، وفتح الباري ١/ ٥٣.

(٣) فتح الباري ١/ ٥٣.

الدَّلالة بقوله: (يَا أَهْلَ الكِتَابِ).[1].

وقال في موضع آخر من الكتاب مضيفاً بعض الإشارات المستَنبَطة من الحديث، ومعلِّقاً على قول النَّبيِّ ﷺ: ((مِنْ مُحَمَّدٍ عَبدِ اللهِ ورَسُولِه)): ((فيه إشارة إلى أنَّ رُسُلَ اللهِ وإنْ كانوا أكرمَ الخَلْقِ على اللهِ، فهم مع ذلك مُقِرُّونَ بأنَّهم عبيدُ اللهِ، وكأنَّ فيه إشارةً إلى بطلان ما تدَّعيهِ النَّصَارَى في عيسى عليه السلام))[2].

وسبقه النَّوويُّ إلى بيان ذلك، وكان كلامه على هذا الحديث أكثر تفصيلاً، وإشارةً إلى مواطن البلاغة والإيجاز، وبيان العِلَّةِ في التَّعبير، والعُدول من لَفْظٍ إلى آخر؛ فبيَّن أنَّ من لوازم الخطاب في المكاتبات مراعاة الورع فيها؛ فلا يُفْرِطُ، ولا يُفَرِّطُ، فقال: ((ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ: (إلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّوم)، فلم يقل: ملك الرُّوم؛ لأنَّه لا مُلكَ له، ولا لغيره إلَّا بحكم دين الإسلام، ولا سُلطانَ لأحدٍ إلَّا لمَن وَلَّاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أو وَلَّاه مَنْ أذِنَ له...))[3].. ويمضي في بيان آداب المكاتبة، مبيِّناً أنَّ من آدابها استحبَابَ البلاغة، والإيجاز، وتَحَرِّي الألفاظ الجَزْلة، وإظهار اللِّين، والملاطفة، مؤيِّداً ذلك بنُصُوصٍ من التَّنزيل، فيقول: ((ولم يقل: إلى هِرَقْلَ فقطُّ؛ بل أتى بنوعٍ من الملاطفة، فقال: (عَظِيمِ الرُّوم)، أي: الَّذي يُعَظِّمُونَهُ، ويُقَدِّمونَهُ، وقد أمر اللهُ تعالى بإلانة القول لمن يُدعَى إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿أُدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ والمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَولاً لَيِّنَاً﴾[5]، وغير ذلك))[6].

وجاء في تحفة الأحوذيّ ذِكرُ أقوال العلماء في هذا الحديث، كابن بطَّال، والنَّوويِّ، وابن حجر، وما فيها من أحكام فقهيَّةٍ تتعلَّق بجواز قراءة آياتٍ من القرآن من قِبَلِ المشركين، أو مَسِّهَا ،أو نقلها إلى أرض العدوِّ، ولاسيَّما إذا كانت ضمن غيرها من الكلام، إلى غير ذلك[7].

---

(١) ينظر: فتح الباري١/ ٥٥.

(٢) فتح الباري ٨/ ٢٢٠، وينظر: إرشاد السَّاري١/ ٧٩.

(٣) شرح النَّوويِّ على مسلم١٢/ ١٠٨، والتَّلخيص١/ ٤٢٣، وينظر: التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢/ ٣٩٨.

(٤) النَّحل: ١٢٥.

(٥) طه: ٤٤.

(٦) شرح النَّوويِّ على مسلم١٢/ ١٠٨، والتَّلخيص١/ ٤٢٣-٤٢٤، وينظر: الكواكب الدَّراري١/ ٦٣.

(٧) ينظر: تحفة الأحوذي بشرح جامع التِّرمذي٧/ ٤١٦-٤١٧، للمباركفوري.

ويلاحظ من أقوال العلماء من القدماء والمتأخِّرين إجماعهم على هذه المعاني، واتِّفاقهم على ثبوتها، وإقرارهم بحقيقة الإعجاز في مفردات الحديث الشريف، ودِقّةِ الاختيار في التّعبير، واستعمال المفردات اللَّازمَةِ لكلِّ غرضٍ.

المسألة الثانية:

مَا جَاءَ فِي قَولِهِ ﷺ: ((... ولَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَينَ أَيْدِيكُمْ وأَرْجُلِكُمْ...))[1].

العِلَّة: تخصيص الأيدي والأَرجُل بالافتراء والبُهتان، والاقتصارُ على المَنْهيَّات دون المأْمُوراتِ:

وكانت وقفة ابن حجر رحمه الله عند قوله ﷺ: (تَفْتَرُونَهُ بَينَ أَيْدِيْكُمْ وأَرْجُلِكُمْ)، والعِلَّةُ في تخصيص الأيدي والأرجل من بين أعضاء الجسد لتكون مَحَلَّ البُهتان والافتراء، أو أدوات ارتكابه ؛إذ أَنَّها إنَّما خُصَّت بذلك؛ لأنَّ معظم الأفعال تقع بها؛ إذ هي الحاملة، وهي العاملة، فيقول: ((... وخَصَّ الأَيدي والأَرجُلَ بالافتراء؛ لأنَّ مُعظم الأفعال تقع بهما؛ إذ كانت هي العوامل، والحوامل للمباشرة والسَّعي، وكذا يُسمُّون الصَّنائعَ الأيادي، وقد يُعاقَبُ الرَّجُلُ بجنايةٍ قوليَّةٍ، فيُقالُ: هذا بما كسبت يداك، ويُحتَمَلُ أن يكون المُراد: لا تبهتوا النَّاس كفاحاً، وبعضكم يشاهد بعضاً، كما يُقالُ: قلت كذا بين يدي فلان))[2].

ثُمَّ تناول مناقشة آراء العلماء كالخطَّابي والكرماني وغيرهما، كقول بعضهم: إنَّ المراد الأيدي، وذكر الأرجُلَ للتَّأكيد، ثُمَّ قال: ((ويُحتَمَلُ أن يكون المُرادُ بِما بين الأيدي والأَرجُلِ القلبَ؛ لأَنَّهُ هو الَّذي يُتَرجِمُ اللِّسانُ عنه، فلذلك نُسِبَ إليه الاقتراء؛ كأَنَّ المعنى: لا ترموا أحداً بكذبٍ تُزَوِّرُونَهُ في أنفسكم، ثُمَّ تَبْهَتُونَ صاحبَهُ بأَلسِنَتِكُمْ))[3]. ونبَّه إلى رأي آخر نسبه إلى بعض العلماء، وهو أَنَّ قوله: (بَينَ أَيدِيكُمْ وأَرْجُلِكُمْ)، يَحتَمِلُ أَنْ يكون في قوله: (بَينَ أَيدِيكُمْ) إشارةٌ إلى الحال، وفي قوله: (وأَرجُلِكُمْ) إشارةٌ إلى المستقبل؛ لأَنَّ السَّعي من أفعال الأَرجُلِ[4].

---

(١) صحيح البخاري (ح١٨)، ومعجم ابن عساكر ١/ ٢٤٩ (ح٢٨٨)، وفتح الباري ١/ ٨٨.

(٢) ينظر: الكواكب الدَّراري ١/ ١٠٦.

(٣) فتح الباري ١/ ٨٩-٩٠، وينظر: الكوثر الجاري ١/ ٧٥.

(٤) المصدر نفسه.

ثمَّ نبَّه على أمر آخر يتعلَّق بالسِّمةِ التَّعبيريَّةِ في الحديث، وهو الاقتصار على ذكر المنهيَّات بأسلوبٍ يُفْهَمُ منه أنَّها مرادةٌ بطريق الإجمالِ، وعِلَّةُ ذلك، فيقول: ((فإنْ قيل: لِمَ اقتصَرَ على المنهيَّاتِ، ولم يذكر المأمورات؟ فالجواب: أنَّه لم يُهمِلْها، بل ذكرها على طريق الإجمالِ في قوله: (ولَا تَعْصُوا)، إذ العصيان مخالفةُ الأمر. والحكمة في التَّنْصيص على كثيرٍ من المنهيَّات دون المَأْمُورَاتِ: أَنَّ الكفَّ أيسرُ من إنشاءِ الفِعْلِ؛ لأَنَّ اجتنابَ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ على اجتلابِ المصالحِ، والتَّخَلِّي عن الرَّذائلِ قبل التَّحَلِّي بالفَضَائلِ))[1].

وعند النَّظر في أقوال العلماء مِمَّن سبقوا ابن حجر، ومِمَّن كانوا بعده، نجدها تتشابه في بيان مضمون الحديث، ومفهومه العام، وهي المعاني الَّتي أَوجزها ابن حجر، يضاف إليها ما أجمع عليه المُفَسِّرون من آراء، وأقوالٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿ولَا يَأْتِيْنَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِنَّ وأَرْجُلِهِنَّ﴾[2]؛ إذ خَلَصُوا إلى أَنَّ المُرادَ بقوله: (يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِنَّ وأَرْجُلِهِنَّ)،كنايةٌ عن الزِّنى، أو أَنْ تلتقطَ المرأةُ مَولُوداً من غير زوجها، وتدَّعِي لزوجها أَنَّهُ ولَدُهُ؛ قال الزَّجَّاجُ: ((أَيْ: لا يأتين بولدٍ يَنْسِبْنَهُ إلى الزَّوج، فإِنَّ ذلك بُهتانٌ وفِرْيَةٌ))[3]. وغير ذلك من الأقوال مِمَّا لا يتَّسعُ المقام لذكرها[4].

المسألة الثالثة:

ما جاء في قوله ﷺ حينما سُئِلَ: أيُّ الإسلام خيرٌ، أو أيُّ المسلمين خيرٌ؟: ((المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ))[5].

العِلَّة: التَّعبير باللِّسان دون الكلام، وباليد دون سائر الجوارح.

وفي هذا الموضع يقف ابن حجر، وآخَرون من العلماء، ليُبيِّنوا ما فيه من علَّةٍ في استعمال اللِّسان

(١) فتح الباري١/ ٨٩-٩٠، وينظر: الكوثر الجاري١/ ٧٥.

(٢) الممتحنة:١٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٥/ ١٦٠، أبو إسحاق الزَّجَّاج.

(٤) ينظر: تفسير أبي السُّعود ٨/ ٢٤٠، أبو السُّعود العمادي، وروح المعاني١٤/ ٢٦٨، للآلوسي، ومحاسن التَّأويل٦/ ٢١١، محمَّد جمال الدِّين القاسمي.

(٥) صحيح البخاري (ح ٩)، وصحيح مسلم (ح٦٥)، وفتح الباري١/ ٧٤- ٧٥.

دون الكلام، واليد دون غيرها من الجوارح. وأنوِّه بأنَّ أقوال العلماء في هذا الحديث قد تشابهت في أغلبها، إذ كرَّر اللَّاحقون قسماً من أقوال السابقين، وهم متَّفقون على أنَّ الأذى باللِّسان أَعَمُّ منه باليدِ وأشمَلُ، فوقع تقديمه في الكلام.

وأبدَأُ بِمَا جَاءَ عَنْ ابنِ حَجَرٍ في هذا الحديث، إذ يقول: ((الحديث عامٌّ بالنسبة إلى اللِّسان دون اليد؛ لأنَّ اللِّسان يُمكنه القول في الماضِينَ، والموجودين، والحادِثين بعدُ، بخلاف اليد))[1]. ثمَّ يضيف علَّة أخرى ،هي أكثر دقَّةً في التَّعبير، وإلفاتاً للنَّظر فيقول: ((وفي التَّعبير باللِّسانِ دون القول نُكتةٌ؛ فيدخل فيه مَنْ أخرجَ لسانَه على سبيل الاستهزاء، وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نُكتةٌ؛ فيدخل فيها اليد المعنويَّة؛ كالاستيلاء على حقِّ الغير بغير حقٍّ))[2].

ويمكن القول أيضاً إنَّ ذكر اليد دون غيرها من الجوارح؛ لأنَّها الأكثر من بين أعضاء جسم الإنسان إحداثاً للأذى، أو لا تقلُّ عن اللِّسان؛ إذ يمكن عمل بعض الحركات، أو الإشارات التي تُسبِّبُ الأذى للغير، وهذا شائعٌ بين الناس اليوم، مِمَّا يُظهرُ دقَّةَ الاختيار، وجمال التَّعبير في كلامه ﷺ.

وحمل الخطَّابي هذا التَّعبير على أنَّه من الأساليب التَّربويَّة والتَّأديبيَّة التي تحثُّ على مكارم الأخلاق، والارتقاء في مدارج الفضيلة والكمال، فيقول: ((هذا كلُّه على معنى الزَّجر، والوعيد، أو نفي الفضيلة، وسلب الكمال، دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله))[3].

ويؤيِّده ما جاء في شرح ابن بطَّال: ((يريد: المسلمَ المستكملَ لأمور الإسلام خلاف قول المُرجِئَة))[4].

وذهب الإمام النَّوويُّ إلى أنَّ العلماء- رحمهم الله- اتَّفقوا على أنَّ اختلاف الجواب في: (خَيْرِ المُسْلِمينَ)، إنَّما وقع نظراً ((لاختلاف حال السَّائل والحاضرين؛ فكان في أحد المَوضِعَين الحاجةُ إلى إفشاءِ السَّلام، وإطعام الطَّعام أكثرُ وأهمُّ... وفي الموضع الآخر إلى الكفِّ عن إيذاء المسلمين بالقول

(١) فتح الباري١/ ٧٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) معالم السُّنن٤/ ٣١٧.

(٤) شرح صحيح البخاري١/ ٦٢، لابن بطَّال.

والفعل))[1].

وعن تخصيص اليد بالذِّكر قال: ((وخَصَّ اليد بالذِّكر؛ لأنَّ معظم الأفعال بها))[2].

ونبَّهَ الكرماني على ما تضمَّنَهُ الحديث من بلاغة التَّعبير، وحُسْنِ البيانِ، فقال: ((قوله: (مَنْ سَلِمَ)، فإنْ قلت: سألوا عن الإسلام، أي: الخصلة، فأجاب: (مَنْ سَلِمَ)... حيث قال: (مَنْ سَلِمَ)، ولم يقل: هو سلامة المسلمين من لسانه ويده، فكيف يكون الجواب مطابقاً للسُّؤال؟ قلت: هو جواب مطابقٌ وزيادة من حيث المعنى؛ إذ يُعلَمُ منه أنَّ أفضليَّته باعتبار تلك الخصلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلوَالِدَينِ﴾[3]، أو أطلق الإسلامَ، وأراد الصِّفة، كما يقال: العدل، ويُراد العادل))[4].

أمَّا عن سبب تخصيص اليد من بين سائر الجوارح، وسبب تقديم اللِّسان، فيقول: ((وإنَّما خَصَّ اليد، مع أنَّ الفعل قد يحصل بغيرها؛ لأنَّ سلطة الأفعال إنَّما تظهر في اليد؛ إذ بها البطش، والقطع، والأخذ، والمنع، والإعطاء ونحوه. والإيذاء باللِّسان أكثر فاعتُبِرَ الغالب... وإنَّما قدَّم اللِّسان؛ لأنَّ إيذاء اللِّسان أكثرُ وقوعاً، وأسهلُ، أو لأنَّه أشدُّ نكايةً؛ قال ﷺ لحسَّان: ((أُهْجُ المُشركِينَ، فَإِنَّهُ أَشَقُّ عَلَيهِمْ مِنْ رَشْقِ النَّبْلِ))[5]))[6].

ويمكن القول إنَّ تقديم اللِّسان وقع باعتبار العموم؛ لأنَّ الإيذاء به يشمل مَنْ في الماضي، ومَن في الحاضر، ومَنْ يكون في المستقبل، ويعبَّرُ به عمَّا في الضَّمير، ويقع أذاه على الأحياءِ والأموات؛ ولذا كان من هَدْيِهِ ﷺ النَّهْيُ عن الإساءة إلى الأموات باللِّسان، فقال: ((أُذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ، وكُفُّوا

---

(١) شرح النَّوويِّ على مسلم٢/ ١٠، والتَّلخيص شرح الجامع الصَّحيح للبخاري٢/ ٤٩٣، للإمام النَّوويِّ، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢/ ٤٩٩، لابن الملقّن.

(٢) المصدر نفسه، وينظر: شرح السيوطي على مسلم١/ ٥٨.

(٣) البقرة:٢١٥.

(٤) الكواكب الدَّراري١/ ٩١.

(٥) المعجم الصغير٢/ ٥٤ (ح٧٦٩)، للطَّبراني، وينظر: (ح١١٩، ٩٩٤)، وموسوعة أطراف الحديث١/ ٢٢٧٥٧، ولفظه عند الطبراني: ((أُهْجُ المُشْرِكِينَ، وجِبْرِيلُ مَعَكَ)).

(٦) الكواكب الدَّراري١/ ٨٨.

عَنْ مَسَاوِئِهِمْ))[1].

وذهب ابن رجب الحنبليُّ إلى أنَّ وجوه الخير التي وردت في جواب النَّبيِّ ﷺ من إطعام الطعام، وإفشاء السَّلام، وغيرها من مظاهر الإسلام التَّامِّ الكامل، هي من الفضل، وليست واجبة، وإنَّما هي إحسانٌ. أمَّا سلامة المسلمين من اللِّسان واليد، فهي واجبةٌ إذا كانت من غير حَقٍّ، وإذا كانت من حَقٍّ فهي فضل أيضاً[2].

يتبيَّن من أقوال العلماء في هذا التَّركيب، أنَّه لم يكن ليُؤدِّيَ الغرض المطلوب، والمعنى المقصود، لو لم يكن بهذه الصِّيغة، ويتبيَّنُ أيضاً دِقَّةُ التَّعبير، ولطف الاختيار، وسلامة البناء،

وقوَّة الإعجاز، ووضوح البلاغة؛ فقد عبَّر بالمسلم، وهو دون المؤمن في الظاهر؛ ((لأنَّ بلاغة المقام، ومقتضى الحال يُؤْثِرُ التَّعبير بالمسلم؛ لأنَّه جاء مُقَيَّداً بما بعده وهو: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ، فالذي لا يتعرَّض لأذى، بل للمحبَّة، وتمنِّي الخير، يكون مسلماً كاملاً، أي: مؤمناً محسناً في إيمانه، وهذه قمَّة البلاغة؛ لأنّ التَّعبير بالمؤمن لا يحتاج إلى قوله: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ؛ لعِدَّةِ أمورٍ:

أَوَّلاً: حتى لا يُوصَف الحديث بالحشو والزيادة، ورسول الله أبلغ العرب.

ثانِيَاً: لأنَّ بلاغة الحديث الشَّريف تقتضي التَّصريح بهذا القيد؛ لأنَّه أبلغ من الإضمار؛ لما فيه من التَّصريح بالسَّلامة.

ثَالِثَاً: ليدخل في المسلمين كلُّ النَّاس: المسلم، والمؤمن، والمحسن من باب أولى. وكذلك يدخل فيه غير المسلم؛ لأنَّ من استأمنه جماعة المسلمين على أرضهم، أخذ حكم المسلمين من الأمن والسَّلامة))[3].

وينبغي لمن كان مسلماً حقَّاً أن يشهد له عمله، وهو أن يسلم النَّاس من لسانه ويده، وإلَّا فإنَّ إسلامه يكون محض ادِّعاء، ليس له من العمل ما يُصدِّقهُ[4].

ثمَّ إنَّ قوله: (مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ)، يظهر بعضاً مِمَّا اختُصَّ به النَّبيُّ الكريم ﷺ من جوامع الكلم،

(١) المعجم الكبير١٢/ ٤٣٨ (ح١٣٥٩٩)، وموسوعة أطراف الحديث١/ ٧١٤٢.

(٢) ينظر: فتح الباري١/ ٤٢، لابن رجب الحنبلي، وإتحا ف السَّادة المتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين٦/ ٢٥٢، لمرتضى الزَّبيدي.

(٣) التصوير النَّبويُّ للقيم الخلقيَّة والتشريعيَّة في الحديث الشَّريف:٢٣، علي علي صبح.

(٤) ينظر: فيض الباري شرح البخاري١/ ٧٤، للكشميري.

وتمكُّنَهُ من زمام البلاغة؛ فالتَّعبير باليد واللِّسان عن كلِّ ما يقع من الإنسان من الأقوال والأفعال، يبلغ الغاية في بلاغة الإيجاز؛ لأنَّ اللِّسانَ هو الذي يعَبِّرُ به عمَّا في النَّفس، وهو أبلغ من التَّصوير بالقول، الذي لا يشمل إخراج اللِّسان من الفم استهزاءً، وهو لا يدخل ضمن القول، كما بيَّن ذلك ابن حجر(١).

المسألة الرابعة:

ما جاء في قوله ﷺ: ((فَوَالذِّي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيهِ مِنْ وَالِدِهِ ووَلَدِهِ))(٢)، وورد في صحيح مسلم بلفظ: ((لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيهِ مِنْ وَلَدِهِ ووَالِدِهِ، والنَّاسِ أَجْمَعِينَ)) (٣).

العِلَّة: التَّقديمُ والتَّأخيرُ بين الوَالِدِ والوَلَدِ في الرِّوايتين، وتخصيصُهُمَا بالذِّكر دون غيرهما:

وكَانَتْ وَقفَةُ ابنِ حَجَرٍ في هذا الحديث عند قوله: (مِنْ والِدِهِ ووَلَدِهِ)، بروايتيه؛ أعني هذه الرِّواية، وقولَهُ: (مِنْ وَلَدِهِ ووَالِدِهِ)، فبيَّنَ عِلَّةَ التَّعبير لكلِّ رواية، فضلاً عن بيان أُمور أخرى مستنبطة من الحديث؛ إذ تكلَّم على سبب تقديم الوالد في رواية البخاري؛ مبيِّناً أنَّه إنَّما وقع بسبب الأكثريَّةِ الحاصلة للآباء، فقال: ((قدَّمَ الوالدَ للأكثريَّةِ؛ لأنَّ كُلَّ أحدٍ له والدٌ من غير عَكْس))(٤) .. وذكر للرِّوايةِ الثانية عِلَّةً أُخرى بناءً على التَّقديم والتَّأخير، فقال: ((وفي رِوَايةِ النَّسَائِي في حديث أَنَس، تقديم الولد على الوالد؛ وذلك لمزيد الشَّفقة))(٥).

ويُضيف مبيِّناً أثر التَّقديم والتَّأخير على المعنى مع التزامه بما قدَّمه من عِلَلٍ وسبب الاقتصار على ذكر الولد والوالد دون غيرهما، فيقول: ((وذكر الولد والوالد أَدخَلُ في المعنى؛ لأنَّهما أَعَزُّ على العاقل من الأهل والمال، بل رُبَّما يكونانِ أَعَزَّ من نفسه... وقدَّمَ الوالد على الولدِ في رِوَايةٍ؛ لتقدُّمِهِ

(١) ينظر: فتح الباري١/ ٧٥، وحاشية السِّندي على صحيح البخاري١/ ١٣، والتَّصوير النَّبويُّ للقيم الخلقيَّة:٢٤.
(٢) صحيح البخاريِّ (ح١٣)، وفتح الباري١/ ٨١.
(٣) صحيح مسلم (ح٧٠).
(٤) فتح الباري١/ ٨١.
(٥) المصدر نفسه.

بالزَّمان والإجلال، وقَدَّمَ الولدَ في أُخرى؛ لمزيدِ الشَّفقة)) [1].

ويُقَدِّمُ تعليلاً لما جاء في الحديث الشَّريف من تخصيص الوالد والولد بالذِّكر، ومن اشتراط صدق الإيمان بحُبِّ النَّبيِّ ﷺ، وأَنَّ في صِدْقِ الإيمان به، ومزيد المحبَّةِ له ﷺ ما يُحقِّقُ السَّعادةَ الأَبديَّةَ للعَبْدِ في دنياه، وآخرته، فيقول:

((وفي هذا الحديث إيماءٌ إلى فضيلة التَّفكُّر، فإنَّ الأَحَبِّيَّةَ المذكورةَ تُعرَفُ به؛ وذلك أَنَّ محبوب الإنسان إمَّا نفسُهُ، وإمَّا غيرُها. أَمَّا نفسُهُ، فهو أَنْ يُريد دوام بقائها سالمةً من الآفات، هذا هو حقيقة المطلوب. وأَمَّا غيرها، فإذا حقَّقَ الأمر فيه، فإنَّما هو بسبب تحصيل نَفْعٍ ما على وجوهه المختلفة حالاً ومآلاً. فإذا تأَمَّلَ النَّفْعَ الحاصلَ له من جهة الرَّسولِ ﷺ الَّذي أخرجه من ظلماتِ الكفر إلى نور الإيمان إمَّا بالمباشرة، وإمَّا بالسَّبب علِمَ أَنَّهُ سببُ بقاءِ نفسِه البقاءَ الأَبدي في النَّعيم السَّرمديِّ، وعَلِمَ أَنَّ نَفْعَهُ بذلك أَعظمُ من جميعِ وُجُوهِ الانتفاعاتِ؛ فاستحقَّ لذلك أَنْ يكون حَظُّهُ من مَحَبَّتِه أَوفَرَ من غيرِه؛ لأَنَّ النَّفْعَ الَّذي يُثيرُ المَحَبَّةَ حاصلٌ منه أكثرَ من غيرِه، ولكنَّ النَّاسَ يتفاوتونَ في ذلك بِحَسْبِ استحضارِ ذلك، والغَفلةِ عنه))[2].

وأَوجز الخطَّابيُّ معانيَ الحديث بقوله: ((معناه: لا تَصدقُ في حُبِّي حتَّى تُفنِيَ في طاعتي نفسَكَ، وتُؤْثِرَ رِضَايَ على هواك، وإنْ كان فيه هلاكُكَ))[3]. وأَعقبهُ في بيان معانيه، وإيضَاحِ مفهومِهِ ابنُ بطَّال، الَّذي نَوَّهَ بأَنَّ هذا الحديثَ من جوامع الكلم؛ إذ حملت ألفاظُهُ اليَسيرَةُ معانيَ كثيرةً، وجعل المَحَبَّةَ أنواعاً ثلاثةً، وعَدَّ هذا الحديثَ ميزاناً لكمالِ الإيمان، فقال: ((... هذا من جوامع الكَلِمِ الَّذي أُوتِيَهُ ﷺ؛ لأَنَّهُ قد جمع في هذه الألفاظ اليسيرةِ معانيَ كثيرةً؛ لأَنَّ أقسامَ المَحَبَّةَ ثلاثةٌ:

- مَحَبَّةُ إجلالٍ وعظمةٍ؛ كمَحَبَّةِ الوالدِ.
- ومَحَبَّةُ شَفَقَةٍ ورحمَةٍ؛ كمَحَبَّةِ الوَلَدِ.
- ومَحَبَّةُ استحسَانٍ ومُشاكلةٍ؛ كمَحَبَّةِ سائرِ النَّاس.

فحصرَ صُنُوفَ المَحَبَّةِ. ومعنى الحديث والله أعلمُ -: أنَّ من استكمل الإيمانَ، عَلِمَ أنَّ حَقَّ

(١) المصدر نفسه١/ ٨٢.

(٢) المصدر نفسه١/ ٨٣.

(٣) أَعلام الحديث١/ ٢٣٢.

الرَّسُولِ، وفضلَهُ آكَدَ عليهِ مِنْ حَقِّ أَبيهِ وابنهِ، والنَّاسِ أَجمَعِينَ))[1].

وأَجِدُ في كلام ابنِ حَجَرٍ، وابنِ بطَّالٍ إيضاحاً شاملاً لما اشتملَ عليهِ الحديثُ من دقائق التَّعبيرِ، وعِلَلِهِ، وتعليلات ذلك، وفيما رصَدَاهُ من مواطن الإعجاز، وصور البيان ما يُغني عن المزيدِ.

❊ ❊ ❊

(١) شرح صحيح البخاريِّ١/ ٦٥-٦٦،لابن بطَّال، وينظر: الكواكب الدَّراري١/ ٩٩، والتَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح٢/ ٥٢٠، وفتح الباري١/ ٤٨-٤٩، لابن رجب، وشرح السُّيوطي على مسلم١/ ٦٠، وإرشاد السَّاري١/ ٩٦- ٩٧.

الخَـاتِمَـةُ

بعد هذه الوقفات المُتتالية على مواضع العِلَل في الحديث الشَّريف، وما تضمَّنهُ من تراكيب، وتعبيرات استوقفتْ قِسماً من العلماء، فوقفوا عندها مُعَلِّقينَ، ومُعلِّلِينَ، أُنوِّهُ بأَنَّ هذه الوقفات لم تأتِ إلَّا على جُزءٍ يسيرٍ جدَّاً من تلك المَوَاضع، وما بقي كثيرٌ وكثير.. إذ لم يَستوعِبْ هذا (البَحْثُ) إلَّا شيئاً من الجُزء الأَوَّلِ من (فتح الباري)، ولعلَّ هذه المحاولة تفتحُ الباب لِمَنْ يَرْغَبُ في أنْ يَنْهَلَ من هذا المَعِينِ العَذْبِ، والمَنْهَلِ المُبارَكِ، ولعَلَّها تُبَلِّغُ الرَّاغبين أَسبابَ الاطِّلاع على أَساليب التَّعبير الرَّصِينَة، وفنونِ البلاغة العالية، في واحد من أَنْقَى مَصَادرها وأَعذَبها.. ومن خلال النَّظر في كُتبِ شُروح الحديث، والاطِّلاع على آراءِ العلماء، يُمكن أَنْ أُسَجِّلَ الآتي:

- إنَّ آراءَ العُلماءِ المُتقدِّمين- كالخطَّابيِّ، في كتابه (أَعلام الحديث)، وابن بطَّال، في (شرح صحيح البخاري) - كانت مَحَلَّ نظرٍ، وعناية من قبل العلماء، ومنهم ابن حجر.

- هناك آراء انفرد ابن حجر بذكرها، وآراءٌ نقل فيها كلام غيره من العلماء؛ كالخطَّابيِّ، وابن بطَّال، والإمام النَّوويِّ وغيرهم، عليهم جميعاً رَحمةُ الله ورضْوَانُهُ.

- أَمَّا المُتأَخِّرون عن ابن حجر، فإنَّ أَغلبهم- إنْ لم نَقُلْ كُلَّهم- أَشاروا إلى آرائه، ونقلوا عنه.

- عمدت في البَحْثِ إلى تَنَاوُلِ الأَحاديث الَّتي جاءت بلفظه ﷺ ما أَمكنني ذلك، وتجنَّبتُ ما جاء بلفظ الرُّواة، إلَّا في موضع واحدٍ؛ وذلك توخِّياً للفائدة الأَكبر، وبُغْيَةَ الاطِّلاع على روائع البيان، ولطائف التَّعبير، ودقائق الفصاحة.

وبعد.. أَسأَلهُ تعالى أَن أكون قد وُفِّقْتُ في ما قدَّمتُ، وأَنْ يجعله خالصاً لوجههِ الكريم، إنَّه وَلِيُّ ذلك، وهو حسبي ونِعْمَ الوكيل..

ثبت المصادر

القرآن الكريم

- إتحاف السَّادة المُتَّقين بشرح إحياء علوم الدِّين، محمَّد بن محمَّد بن الحسيني الزَّبيدي الشَّهير بمُرتضى، مؤسسة التَّأريخ العربي- بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، محمَّد بن يوسف، أبو حيَّان الأَندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. مصطفى أحمد النَّمَّاس، مطبعة المدني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس شهاب الدين (ت٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميريَّة مصر.

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر، يوسف بن عبدالله بن محمَّد بن عبد البر بن عاصم النَّمري، القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمَّد عطا، ومحمَّد علي معوَّض، دار الكتب العلمية بيروت.

- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- الإعجاز اللُّغويُّ والبيانيّ في القرآن الكريم، جمع وإعداد: علي بن نايف الشَّحود.

- أَعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطَّابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرَّحمن آل سعود، جامعة أُمِّ القرى، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ.

- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، العلَّامة، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السَّبتي، أبو الفضل (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع مصر، ط١، ١٤١٩- ١٩٩٨م.

- البرهان في علوم القرآن، بدرالدِّين محمد بن عبدالله الزَّركشيّ (ت٧٩٤هـ)، خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٨٢هـ - ١٩٨٨م.

- بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين، أبو طاهر محمَّد بن يعقوب

الفيروزابادي(ت٨١٧ هـ)، تحقيق: محمّد علي النَّجّار، لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة.

- البيان والتَّبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، اللَّيثي، أبو عثمان الشَّهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، النَّاشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، ١٤٢٣هـ.

- تُحفة الأَحوذيِّ بشرح جامع التِّرمذيِّ، أبو العلا محمد عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحيم المباركفوري(ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت.

- التَّصوير النَّبوي للقيم الخلقيَّة والتَّشريعيَّة في الحديث الشَّريف، علي علي صبح، المكتبة الأزهريَّة الأثريَّة للتُّراث، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- التَّوجيه النَّحوي وأثره في دلالة الحديث النَّبويِّ الشَّريف دراسة في الصَّحيحين، د. نشأت علي محمود عبد الرَّحمن ،المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.

- التَّوضيح لشرح الجامع الصَّحيح، تصنيف: سراج الدِّين أبي حفص عمربن علي بن أحمد الأَنصاري الشَّافعي، المعروف بابن الملقّن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التُّراث، إصدار وزارة الأَوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة- دولة قطر.

- تفسير أبي السُّعود- إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السُّعود العمادي، محمَّد بن محمَّد بن مصطفى (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التُّراث العربي بيروت.

- التَّلخيص شرح الجامع الصَّحيح للبخاريِّ، تأليف الإمام العلَّامة محيي الدِّين أبي زكريَّا يحيى بن شرف النَّوويِّ(ت٦٧٦هـ)، حقَّقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طَيبة للنَّشر والتَّوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

- التَّلخيص في معرفة أسماء الأَشياء، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، عني بتحقيقه: د. عـزَّة حسن، دار طلاس للدِّراسات والترجمة والنَّشر- دمشق.

- التَّمهيد لما في المُوطَّأ من المعاني والأسانيد ،لابن عبد البرِّ (ت٤٦٣هـ)،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمَّد عبد الكبير البكري، النَّاشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة المغرب.

- التَّنوير شرح الجامع الصَّغير، محمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني، ثُمَّ

الصَّنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السَّلام- الرِّياض، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير، زين الدِّين محمَّد المدعو بعبد الرَّؤوف بن تاج العارفين بن عليٍّ بن زين العابدين الحدادي، ثُمَّ المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشَّافعيِّ، ط٣، ١٩٨٨.

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي البغداديّ، ثُمَّ الدِّمشقيّ، الحنبليّ(ت٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسَّسة الرِّسالة بيروت.

- حاشية الخضري على ابن عقيل، محمد علي الخضري، مطبعة دار إحياء الكتب العربيَّة.

- حاشية السِّندي على صحيح البخاري، محمَّد بن عبد الهادي السِّندي المدني، الحنفي، أبو الحسن- دار الفكر.

- خزانة الأَدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٧م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المَثاني، أبو الثَّناء الآلوسي(ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السَّلام السّلامي، دار إحياء التُّراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني(ت٢٧٥هـ)، ضبط وتصحيح: محمد عدنان بن ياسين درويش، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

- سنن التِّرمذي، محمد بن عيسى بن سورة التِّرمذيّ(ت٢٨٩هـ)، تحقيق: محمد علي ومحمد عبدالله، دار ابن الهيثم- القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- سنن الدَّار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النُّعمان بن دينار البغدادي الدَّار قطني(ت٣٨٥هـ)، تحقيق: السَّيِّد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة- بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دارالفكر- بيروت.

- شرح الحديث المقتفى في مبعث النَّبيِّ المصطفى، أبو القاسم، شهاب الدين عبد الرحمن بن

إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الدمشقيّ، المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، المحقِّق: جمال عزون، مكتبة العمرين العلميَّة الشَّارقة.

- شرح الرَّضيّ على الكافية، رضيّ الدِّين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح السُّيوطي على مسلم، الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجَّاج، عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفَّان للنَّشر والتَّوزيع، السُّعوديَّة الخُبُر، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- شرح شواهد الألفيَّة، بدرالدِّين العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء الكتب العربيَّة.

- شرح صحيح البخاري ،ابن بطَّال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك(ت٤٤٩هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرَّشَد- الرِّياض، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- شرح الكافية الشَّافية، تأليف: جمال الدِّين بن محمد بن مالك بن عبدالله الطَّائيّ، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر- بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

- شرح المُشكاة - الكاشف عن حقائق السُّنن، شرف الدِّين الحسين بن عبدالله الطِّيبيّ (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكَّة المكرَّمة- الرِّياض، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- شرح معاني الآثار، المؤلِّف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، المعروف بالطَّحاوي (ت٣٢١هـ)، حقَّقه وقدَّم له: محمد زهري النَّجَّار، ومحمد سيِّد جاد الحقُّ، النَّاشر: عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- شرح المُفصَّل، مُوفّق الدِّين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب- بيروت.

- شرح النَّوويّ على مُسلم، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النَّوويُّ (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- الصِّحاح، تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، أبو نصر، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين- بيروت.

- صحيح البخاري، للإمام محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريِّ (ت٢٥٦هـ)، الطبعة

الأميريَّة.

- صحيح مُسلم، مُسلم بن الحجَّاج، أبو الحسن القشيري النَّيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت.

- عقود الزَّبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، عبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السُّيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشَّاعر، مجلَّة الجامع الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة.

- عُمْدةُ الحفَّاظ في تفسيرأشرف الألفاظ، صنَّفه: الشيخ أحمد بن يوسف، المعروف بالسَّمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: الدكتور محمَّد التونجي، عالم الكتب.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، بدر الدِّين العينيّ (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاريِّ، للإمام أحمد بن عليٍّ بن حجرٍ العسقلانيٍّ (ت٨٥٢ هـ)، دار السلام بالرياض، ودار الفيحاء بدمشق.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي البغداديّ، ثُمَّ الدِّمشقيّ، الحنبليّ(ت٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثريَّة- المدينة النَّبويَّة، ومكتب تحقيق دار الحرمين- القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- الفروق اللُّغويَّة، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو٣٩٥هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه: محمَّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع القاهرة.

- فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، ثُمَّ الدّوبندي(ت١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- فيض القدير شرح الجامع الصَّغير، زين الدِّين محمد المدعو بعبد الرَّؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت١٠٣١هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيُّ بالولاء، أبو بِشْر، المُلقَّب سيبويه (ت١٨٠هـ)،

تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- كشف المُشكل من حديث الصَّحيحَين، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزيُّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن الرياض.

- الكواكب الدَّراري في شرح صحيح البخاري، محمَّد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدِّين الكرمانيُّ (ت٧٨٦هـ)، دار إحياء التُّراث العربي- بيروت.

- الكَوثَرُ الجَاري إلى رياض أَحاديثِ البُخاري، تأليف: أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني (ت٨٩٣هـ)، ضبطه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد بن رياض الأَحمد، دار الكتب العلميَّة- بيروت، ط١، ٢٠١٢.

- كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال، للعلَّامة علاء الدين علي المتَّقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت٩٧٥ هـ)، المحقِّق: بكري حيَّاني وصفوة السَّقا.

- لِسانُ العَربِ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدِّين ابن منظور الأَنصاري الرُّويفعي الأَفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- محاسن التَّأويل، محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد سعيد بن قاسم الحلَّاق القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميَّة- بيروت.

- المُحكم والمُحيط الأَعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة (ت٤٥٨هـ)، دار الكتب العلميَّة- بيروت.

- المختصر النَّصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصَّحيح، المهلَّب بن أحمد بن أبي صفرة، أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي المربي(ت٤٣٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السَّلوم، دار التَّوحيد، الرِّياض، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمَّد عبد السَّلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدِّين الرَّحماني المباركفوري (ت١٤١٤هـ)، النَّاشر: إدارة البحوث العلميَّة والدَّعوة والإفتاء، الجامعة السَّلفيَّة- بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- مُسند الإمام أحمد بن حنبل، أبوعبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السَّبتي المالكي (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

- المُصنَّف، أبو بكر عبد الرَّزَّاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصَّنعاني (ت٢١١هـ)، المُحقِّق: حبيب الرَّحمن الأَعظمي، المجلس العلمي- الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التُّراث- وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة- دولة قطر.

- معالم السُّنن، وهو شرحٌ لسنن أبي داود، المؤلِّف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطَّاب البستي، المعروف بالخطَّابيِّ(ت٣٣٨هـ)، المطبعة العلميَّة- حلب، ط١، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- معاني النَّحو، د. فاضل صالح السَّامرَّائي، مطبعة التَّعليم العالي- الموصل، ١٩٨٧، ودار الحكمة- بغداد، ١٩٩١.

- معجم ابن عساكر، ثِقةُ الدِّين، أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة اللهِ، المعروف بابن عساكر(ت٥٧١هـ)، تحقيق: د. وفاء تقيّ الدِّين، دار البشائر- دمشق، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللَّخميُّ الشَّاميُّ، أبو القاسم الطَّبرانيُّ (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين- القاهرة.

- المعجم الصَّغير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللَّخميُّ الشَّاميُّ، أبو القاسم الطَّبرانيُّ (ت٣٦٠هـ)، المحقِّق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي- دار عمَّار، بيروت- عمَّان.

- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيُّوب، أبو القاسم الطَّبراني (ت٣٦٠هـ)، مكتبة العلوم والحكم- الموصل.

- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمَّد، المعروف بالرَّاغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدَّار الشاميَّة- دمشق، بيروت.

- المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العبَّاس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبيّ (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدِّين مستو وآخرين، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المُقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المُبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمَّد قاسم، مكتبة دار البيان- دمشق.

- موسوعة أَطراف الحديث.

- النِّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدِّين أبو السَّعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأَثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزَّاوي ومحمد الطَّناحي، المكتبة العلميَّة- بيروت.